بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ 2004/10/23م

الأستاذ الدكتور عميد البحث العلمي ورئيس هيئة تحرير مجلة البصائر حفظه الله

الموضوع: بحث (إثبات هاء التأنيث وحذفها: دراسة في أبنية المؤنّث المصغّر)

تحية طيبة وبعد:

فبالإشارة إلى كتابكم المرسل إليَّ بتاريخ 2004/9/21 م ، برقم ع ب ع/2004/1310 ، والمتعلّق بالبحث المذكورِ أعلاه ، أُرسلُ إليكم نسخةً من البحث معدّلا ، ومطبوعًا على قرص مرنٍ وفق برنامج Microsoft Word . وحرصًا وتأكيدًا على ضمان وصول البحث فقد أرسلته أيضًا إليكم بواسطة البريد الإلكتروني وفق عنوان مجلة " البصائر " بتاريخ 2004/10/23 م.

واقبلوا فائق التقدير والاحترام

الباحث
الدكتور حمدي محمود الجبالي
جامعة النجاح الوطنية
كلية الآدب
بوساطة مكتب ارتباط الجامعة في الجبيهة . عمّان

إثباتُ هاءِ التأنيثِ وحذفُها
دراسةٌ في أبنيةِ المؤنّثِ المصغّرِ

الدكتور حمدي الجبالي
Hamdi Al-Jabali
جامعة النجاح الوطنية
كلية الآداب " قسم اللغة العربية "

الملخص :

تُعالجُ هذه الدراسةُ مسائلَ في جزئيّةٍ من بابٍ من أبوابِ العربيّةِ ، شكّلَ مجموعُها قراءةً استوعبتْ ، أو كادتْ، أنظارَ اللغويّينَ والنحويّينَ في إثباتِ علامةِ التأنيثِ الهاءِ وحذفِها عندَ تصغيرِ الأسماءِ المؤنّثةِ .

وقد كشفَتِ الدراسةُ عن الناحيةِ الشكليّةِ التركيبيّةِ لأبنيةِ الأسماءِ المؤنّثةِ عندَ تصغيرِها من حيثُ إثباتُ الهاءِ أو حذفُها ، وبيّنَتْ أنَّ وراءَ ذلكَ مقاصدَ للعربِ وعِللاً ، حاولَ النحويّونَ ، متّفقينَ أحياناً ومختلفينَ أحياناً أخرى ، أنْ يقِفُوا عليها، وأنْ يتلمّسُوها ، كما بيّنتِ الدراسةُ أنَّ لإلحاقِ هذه العلامةِ في مُصغّرِ الأسماءِ المؤنّثةِ قيمةً كبيرةً لدى النُّحاةِ ؛ ذلكَ أنّهم بَنَوا على ذلكَ جملةً من أحكامِهم اللغويّةِ .

وقد حاولتُ ، ما أمكنّني ، تَتبُّعَ تلكمُ المسائلِ ، وتنسيقَها ، واستقصاءَ الآراءِ فيها ، وشرحَها ما لزمَ ذلكَ .

Insertion and Deletion of Feminine "Ha"
A Study in Deminutive Feminine Structures

This study approaches partial issues of one of the Arabic categories. The entirity of these issues nearly originated a reading that almost attracted the attention of the Linguists and grammarians towards the insertion and deletion of the feminine marker "ha" in deminutive feminine nouns.

The study has detected the forms and shapes of the structures of the feminine nouns when they are deminutivated in terms of inserting and/or deleting the "ha". The study has also found out that Arabs have certain purposes and reasons for doing that. The grammarians, united and sometime in variance, tried to comprehend and search for these purposes. Moreover, the study has proved that inserting "ha" into deminutive feminine nouns has benefited the grammarians a lot in creating a number of linguistic principles.

I have tried, as much as possible, to trace and coordinate those issues, search for relevant viewpoints concerning them and explain them as far it is necessary.

بسم الله الرحمن الرحيم

إثباتُ هاء* التأنيث وحذفُها
دراسةٌ في أبنيةِ المؤنّثِ المصغّرِ

مدخل :

لقد أولى علماءُ العربيّة قديمًا وحديثًا مسألةَ التأنيثِ في اللغة العربيّة عنايتَهم ، وبسطُوا القولَ فيها ، وناقشُوها من جوانبَ شتّى ؛ فمنهم من بحثَها بحثًا لغويًّا ، وصنّفَ الأسماءَ إلى مذكّرٍ ومؤنّثٍ ، وأثبتَ ذلكَ كلّهُ[1] ، ومنهم مَن بَسطَ القولَ في المسألةِ من جانبٍ نحويٍّ ، أو جانبٍ صرفيٍّ ، وهذا نلمسُه من خلالِ مظانِّ النحوِ والصرفِ . فكثيرةٌ تلكَ الموضوعاتُ التي نجدُها مبثوثةً في هذه الكتبِ ، والتي تُناقشُ علاقةَ الفعلِ بما أُسندَ إليه من مؤنّثٍ حقيقيٍّ أو لفظيٍّ، وأثرَ التأنيثِ في إعرابِ الكلمةِ ، وكيفيّةَ تأنيثِ المذكّرِ وعلاماتِ ذلكَ ، وكيفيّةَ تأكيدِ الفعلِ المسندِ إلى مؤنّثٍ ، ونحوِ ذلكَ ممّا لهُ صلةٌ بالدرسِ النحويِّ أو الصرفيِّ .

وكانَ ممّن اعتنَى من المعاصرينَ بمسألةِ التأنيثِ في العربيّةَ على نحوٍ مُستقصًى في جانبيها الصرفيِّ والنحويِّ إبراهيم بركات في كتابٍ لهُ عنوانُهُ (التأنيثُ في اللغة العربيّة) ، غيرَ أنَّ الجانبَ الصرفيَّ من دراستِه خلا أو كادَ من مناقشةِ أثرِ هذه الظاهرةِ في بنيةِ الاسمِ مصغّرًا . وتأسيسًا على ما سبقَ جاءَ هذا البحثُ ليستكملَ دراسةَ التأنيثِ صرفيًّا ، وحصرَ ذلكَ في زاويةٍ مُحدّدةٍ تتعلّقُ بأثرِ هاءِ التأنيثِ في بنيةِ الاسمِ مصغرًا .

وممّا لا ريبَ فيه أنَّ التصغيرَ تغييرٌ مخصوصٌ في بنيةِ الاسمِ ؛ لتأديةِ معانٍ ترتدُّ جملتُها إلى النفسِ ، وتتدخّلُ فيها الحالُ الوجدانيّةُ . وقد نصّتْ كتبُ النحوِ والصرفِ على هذه المعاني ، وبحثتْ فيها . كما نصّتْ على أحكامِ التصغيرِ وقوانينِه .

ولمّا كانَ الاسمُ في العربيّةِ ينقسمُ إلى المذكّرِ والمؤنّثِ ، وكانَ المؤنّثُ متعدّدَ اللفظِ ، مُختلفَ الصيغِ ، بعضهُ فيه الهاءُ ، وبعضُه يخلو منها ، بعضُه ثلاثيٌّ ، وبعضُه رباعيٌّ أو أكثرُ ، بعضُه مختلَفٌ في تأنيثه ، وبعضُه متّفقٌ فيه ، إلى غيرِ ذلكَ ممّا يتّصلُ بالمؤنّثِ من مسائلَ وقضايا ، أفرزتْ جملتُها اتفاقًا وتعدُّدًا في أجوبةِ أهلِ العربيّةِ في دخولِ الهاءِ في المُصغَّرِ ، أو خروجِها منه ؛ لمّا كانَ الأمرُ على ما وصفتُ ، آثرتُ بسطَ القولِ في هذه القضيّةِ ؛ لِلمّ شتاتِها ، لدرسِها وتوضيحِها ، وبيانِ ما يتعلّقُ بها من أحكامٍ وعللٍ .

---

* وتُسمّى أيضًا تاءَ التأنيثِ . فأصلُ العلامةِ التي تلحقُ نحوَ : مسلمٍ ، إذا قلتَ : مسلمةٌ ؛ هو الهاءُ عندَ الكوفيّينَ ، والتاءُ عندَ البصريّينَ . ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 89/5 .

[1] أشارَ غيرُ واحدٍ من الباحثينَ المحدثينَ إلى قائمةِ مؤلّفاتِ علماءِ العربيّةِ في المذكرِ والمؤنّثِ . ينظر : عبد التواب : التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكر والمؤنث ص 15 . 19، وابن سلمة: مختصر المذكر والمؤنث 23 . 31، وابن التستري: المذكر والمؤنث حققه وقدم له وعلق عليه أحمد عبد المجيد هريدي 32 . 36 ، وبركات : التأنيث في اللغة العربية ص 6 . 7 .

وقد ابتَنَى البحثُ من مسائلَ ، شكّلَ مجموعُها قراءةً استوعبتْ ، أو كادتْ ، أنظارَ النحويّينَ في أحكامِ هاءِ التأنيثِ حذفًا وإثباتًا في أوزانِ التصغيرِ القياسيّةِ ، وبيّنتْ أثرَ ذلكَ ، وبحثتْ عن أسرارِهِ وعللِهِ . ومَقصِدُنا هنا أنْ نسوقَها ونُرتِّبَها على نحوٍ يُؤدّي بالقارئِ إلى تمثّلِها والوقوفِ عليها .

وجملةُ هذه المسائلِ يتعلّقُ بتصغيرِ المؤنّثِ الثلاثيِّ الذي فيهِ الهاءُ ، والذي يخلو منها ، وتصغيرِ المؤنّثِ الزائدِ على ثلاثةِ أحرفٍ ، وتصغيرِ الترخيمِ ، وحركةِ ما قبلَ الهاءِ ، وإعرابِ المؤنّثِ مصغّرًا .

أوّلاً . المؤنّثُ الذي فيه الهاءُ :

من الأمورِ الثابتةِ المُقرّرَةِ عندَ أهلِ العربيّةِ أنَّ الأسماءَ التي تكونُ فيها هاءُ التأنيثِ ظاهرةً ، سواءٌ أكانتْ مؤنّثةً تأنيثًا حقيقيًّا كفاطمةَ ، أم تأنيثًا لفظيًّا كطلحةَ ، قلّتْ حروفُها أو كثُرتْ ، تثبتُ في مُصغّرِها الهاءُ أبدًا ، وتُصغّرُ كما يُصغّرُ ما ليسَ فيهِ علامةَ ، فتتركُ على ما كانتَ عليهِ في التكبيرِ[2] . وذلكَ لأنّهم يعُدّونَ الهاءَ والاسمَ الذي دخلتْه بمنزلةِ اسمينِ ضُمَّ أحدُهما إلى الآخرِ ، فيُصغّرونَ الجزءَ الأوّلَ ، ويُبقُونَ الآخرَ ، وهو الهاءَ ، على حالِه بعدَ تصغيرِ الصدرِ . قالَ سيبويهِ : " وذلك قولُكَ في طلحةَ : طُلَيْحَةُ ، وفي سَلَمَةَ : سُلَيْمَةُ . وإنّما كانت هاءُ التأنيثِ بهذه المنزلةِ ؛ لأنّها تُضمُّ إلى الاسمِ ، كما يُضمُّ مَوْتَ إلى حَضْرَ ، وبَكَّ إلى بَعْلَ"[3]. وقالَ أيضًا : " فأمّا الممدودُ (مثل خنفساء) فإنَّ آخرَه حيٌّ كحياةِ الهاءِ ، وهو في المعنى مثلُ ما فيهِ الهاءُ ، فلمّا اجتمعَ فيهِ الأمرانِ جُعلَ بمنزلةِ ما فيهِ الهاءُ ، والهاءُ بمنزلةِ اسمٍ[4] ضُمَّ إلى اسمٍ فجُعلا اسمًا واحدًا ، فالآخرُ لا يُحذفُ أبدًا ؛ لأنَّه بمنزلةِ اسمٍ مُضافٍ "[5]. وقالَ المبرّدُ في بابِ تصغيرِ ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ ممّا آخرُه حرفُ تأنيثٍ : " فأمّا الهاءُ فإنّها بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ؛ ألا ترى أنّها تدخلُ على المذكّرِ ، فلا تُغيّرُ بناءهُ . فإنّما البابُ فيها أنْ يُصغّرَ الاسمَ من أيِّ بابٍ كانَ على ما يجبُ في مثلِهِ ، ثُمَّ تأتي بها ، وذلك قولُكَ في حمدَة : حُمَيْدَة "[6].

وذكرَ العُكْبَريُّ أنّ العلّةَ في إقرارِ الهاءِ أنّها علامةٌ " دخلتْ لمعنًى ، فلا ينبغي أنْ تُحذفَ ؛ لئلاّ يبطلَ معناها"[7].

إذا ، فهاءُ التأنيثِ حرفٌ يجبُ إقرارُه ، ولكنّهُ لمّا كانَ حرفًا مُقدّرًا انفصالُهُ ، يُنزّلُ منزلةَ كلمةٍ مستقلّةٍ ، لم يكنْ لهُ أيُّ أثرٍ في الوزنِ الصرفيِّ الذي يُصغّرُ عليهِ الاسمُ ، شأنُه في ذلكَ شأنُ عددٍ آخرَ من الأحرفِ يُقدّرُ انفصالُها، ولا تُعدُّ من بناءِ الكلمةِ في التصغيرِ، ويُقدّرُ تمامُ بنيةِ التصغيرِ قبلَها ؛كألفِ التأنيثِ الممدودةِ[8] ، وياءِ النسبِ، والألفِ والنونِ الزائدتينِ ، وعلامةِ التثنيةِ[9] والجمعِ السالمِ[10] . وأوزانُ التصغيرِ القياسيّةُ وأبنيتُهُ ثلاثةٌ[11] : فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ ، وفُعَيْعِيلٌ . فـ (فُعَيْلٌ) لتصغيرِ الاسمِ الثلاثيِّ المجرّدِ كرُجَيلٍ وقُمَيرٍ تصغيرَ رجُلٍ وقمرٍ ، وفُعَيْعِلٌ لتصغيرِ الاسمِ الرباعيِّ المجرّدِ ، والثلاثيِّ المزيدِ بحرفٍ كجعيفرٍ ومجيلسٍ تصغيرَ جعفرٍ ومجلسٍ ، وفعيعيل لتصغيرِ الاسمِ الخماسيِّ ، والحرفُ الرابعُ فيهِ حرفُ علّةٍ كعُصَيْفيرٍ تصغيرَ عُصفُورٍ . وقرّرَ الصرفيّونَ أنَّ هذهِ الأوزانَ تعتمدُ على عددِ أحرفِ الاسمِ قبلَ تصغيرِه ، فإنْ كانَ في

---

[2] الشلوبين : شرح المقدمة الجزولية الكبير 1019/3 ، و 1022 ، وأبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 711 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 176/1 ، وابن جني : اللمع في العربية ص 276 ، والزمخشري : المفصل في علم اللغة ص 244 ، وابن عصفور : المقرب 86/2 .

[3] سيبويه : الكتاب 419/3 .

[4] وقال البَرْكليُّ في (شرح لب الألباب في علم الإعراب ص 67 . 68) : " ... والثالثُ أنّهم اختلفُوا أنّ تاءَ التأنيثِ وألفيهِ وحروفَ المضارعةِ وياءَ النسبةِ والتنوينَ ولامَ التعريفِ وحروفَ الإعرابِ وحركاتِه ؛كلماتٌ أو أبعاضُها ... فتاءُ التأنيثِ إنْ كانتْ مطّردةً بأنْ جازَ انتزاعُها مَعَ بقاءِ الكلمةِ كما في الصفاتِ فكلمةٌ، وإلاّ كـ " ظلمةٍ " فجزءٌ " ؛ لأنَّ التاءَ في ظلمةٍ لازمةٌ . وينظر : الاستراباذي : شرح الكافية 164/2 .

[5] سيبويه : الكتاب 423/3 . وينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 90/5 ، و 127 .

[6] المبرد : المقتضب 259/2 . 260. وينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 711 .

[7] العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب 161/2 .

[8] ليستْ الألفُ الممدودةُ كهاءِ التأنيثِ في عدمِ الاعتدادِ بها من كلِّ وجهٍ عندَ سيبويه . ينظر : الأشموني : شرح الأشموني 470/2 .

[9] وكذلك إذا كانَ في المثنّى تاءَ التأنيثِ ، نحو : دَجاجتانِ فإنّه لا يَعتدُّ بالعلامتينِ عندَ التصغيرِ ، فتقولُ : دُجَيِّجَتانِ . ينظر : ابن عصفور : المقرب 100/2 . 101.

[10] أضافَ بعضُ الصرفيّينَ إلى هذا عجزَ الاسمِ المركّبِ تركيبًا إضافيًا ، أو تركيبًا مزجيًا . ينظر : الأشموني : شرح الأشموني 469/2 ، والحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 92 ، والحلواني : الواضح في النحو والصرف " قسم الصرف " ص 93 ، وص 98 .

[11] ينظر : ابن السراج : الأصول في النحو 36/3 ، والأزهري : شرح التصريح 317/2 ، والحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 89 .

بنائه بعضُ ما سبقَ ممّا لا يُعتدُّ بهِ من الأحرفِ ، فلا قيمةَ لهُ في التصغيرِ ، فيصغّرُ الاسمُ من غيرِ الاعتدادِ بأيِّ حرفٍ من ذلكَ .

ثانيًا . المؤنّثُ الثلاثيُّ الذي ليسَ فيه الهاءُ :

1 . يوجبُ النحاةُ عندَ تصغيرِ المؤنّثِ الثلاثيِّ ، الذي ليسَ فيهِ علامةُ التأنيثِ الهاءُ ظاهرةً أنْ تُزادَ له هذه العلامةُ[12]، إنْ أَمِنَ اللّبسُ[13] . قالَ المُبرّدُ : " هذا بابُ ما كانَ من المؤنّثِ على ثلاثةِ أحرفٍ . اعلمْ أنَّه ما كانَ من ذلكَ لا علامةَ فيهِ فإنّكَ إذا صغّرتَه ألحقْتَه هاءَ التأنيثِ ، التي هيَ في الوصلِ تاءٌ "[14] ، فتقولُ في تصغيرِ يدٍ : يُدَيّةٌ ، وفي تصغيرِ قَدَمٍ : قُدَيْمَةٌ ، وفي تصغيرِ عَضُدٍ : عُضَيْدَةٌ[15] ، وفي تصغيرِ دَعْدَ: دُعَيْدَةُ[16] .

فالواقعُ أنَّ هذا هو القياسُ ، والقاعدةُ العامّةُ عندَ جمهورِ النحاةِ لتصغيرِ المؤنّثِ الثلاثيِّ الذي يخلو من علامةِ للتأنيثِ ، إذ يجبُ إلحاقُ الهاءِ به ، ولا يجوزُ غيرُ ذلكَ ، إلاّ أنْ يُذهبَ باللفظِ مذهبًا آخرَ يُبعدُهُ من معنى التأنيثِ ، ويقرّبُهُ من معنى التذكيرِ . فنحوُ (بَرْقٍ وَجُمْلٍ وَرِيمٍ) ممّا كانَ علمًا مؤنّثًا ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ يُصغرُ . وَفقَ مذهبِ الكسائيِّ . بالهاءِ وبغيرِ الهاءِ ، ويرى الكسائيُّ أنَّ مَنْ صغّرَ بغيرِ الهاءِ فقد ذهبَ بالاسمِ إلى أصلِه وهو الفعلُ[17] . ويعني الكسائيُّ بالفعلِ المصدرَ[18] ، والمصدرُ من حيثُ المعنى . في عُرفِ النحاةِ . مذكّرٌ[19] ، فمن هنا جازَ أنْ يُصغّرَ بغيرِ هاءٍ .

وقد فرّقَ الكسائيُّ هنا بينَ الأسماءِ التي للأناسيِّ والأسماءِ التي ليستْ للأناسيِّ . فقد ذكرَ أنَّ العربَ تُصغّرُ ما كانَ من أسماءِ النساءِ بالهاءِ وبغيرِ الهاءِ ، وأمّا ما كانَ ليسَ للإنسانِ فأكثرُ ما تُصغّرُهُ العربُ بالهاءِ . قالَ : " اعلمْ أنّ العربَ تُصغّرُ ما كانَ من أسماءِ النساءِ على ثلاثةِ أحرفٍ ، مثل : بَرْق ، ولَهْو ، وخَود ، وجُمْل ، وريْم بالهاءِ ، [وبغيرِ هاءٍ ، فمَن صغّرَ بالهاءِ لم يُجْرِ، ومَن صغّرَ بغيرِ هاءٍ ،][20] لم يُجرِ وأَجرَى . وقالَ : أرى أنّ مَن صغّرَ بغيرِ الهاءِ أرادَ الفعلَ فيُجري ، ولا يُجري[21] ، وهذا القياسُ في كلِّ مؤنّثٍ أنّهُ تدخلُهُ الهاءُ ؛ لأنّهُ مؤنّثٌ، وأصلُهُ الفعلُ سُمِّيَ به . ومن لم يُدخلِ الهاءَ بَنى بناءَ الفعلِ ، ولا يُجري ، للتّعلُّقِ على المؤنّثِ. قالَ : وأمّا الأسماءُ التي ليستْ للأناسيِّ فأكثرُ ما جاءتْ بالهاءِ ، لأنّها لمؤنّثاتٍ وقَعَتْ "[22] .

---

[12] ينظر : سيبويه : الكتاب 481/3 ، والشلوبين : شرح المقدمة الجزولية الكبير 1022/3 ، والبركلي : شرح لب الألباب في علم الإعراب ص 133، وابن عصفور : المقرب 85/2 ، وأبو حيان : تقريب المقرب ص 108 ، والزمخشري : المفصل في علم اللغة ص 244 .

[13] ينظر : الأزهري : شرح التصريح 323/2 ، والحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 94 ، والدقر : معجم النحو ص 107 . وإذا لم يؤمنِ اللبسُ صُغّرَ المؤنثُ بلا هاءٍ ، وذلكَ في البضعِ والعشرِ ، وما دونَ العشرِ من أسماءِ العددِ الدالةِ على معدودٍ مؤنّثٍ ، لئلاّ تلتبسَ بأسماءِ العددِ الدالةِ على معدودٍ مذكرٍ ، وفي نحوِ : شجرٍ وبقرٍ ؛ لئلاّ تلتبسَ بالمفردِ .

[14] المبرد : المقتضب 240/2 .

[15] هذا عندَ من يؤنّثون العضدَ ، ومن يذكّرونهُ يصغرونهُ بغيرِ الهاءِ . وكذا ما اختُلفَ في تذكيرِه وتأنيثِه . ينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 292 وما بعدها .

[16] ينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 702 ، ابن جني : اللمع في العربية ص 284 ، وابن التستري : المذكر والمؤنث ص 88 . 89 ، والحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 93 . 94 .

[17] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 703 . وينظر ص 705 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 .

[18] يُسمّي الكوفيونَ المصدرَ أحيانًا فعلاً ؛ إمّا لِلَمحهم فيهِ الدلالةَ على الحدثِ والزمانِ ، وإمّا لأنّهم يرونَ أنّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعلِ وفرعٌ عليه ، وإذا كانَ مأخوذًا من الفعلِ فلا أقلَ من أنْ يحتفظَ بشيءٍ من سماتِ الفعلِ كالدلالةِ على الحدثِ والزمانِ ، وإنْ كانَ زمانَ المصدرِ مطلقًا . ينظر : الجبالي : في مصطلح النحو الكوفي ص 42 .

[19] ينظر : الاستراباذي : شرح الكافية 162/2 .

[20] ما بينَ المعقوفين تكملةٌ من ارتشاف الضرب لأبي حيان 181/1 .

[21] بابُ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ عندَ البصريينَ يُسمّيه الكوفيّونَ باب ما يَجري وما لا يُجري . ينظر : الجبالي : في مصطلح النحو الكوفي ص 90.

[22] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 703 . وينظر ص 705 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 .

وقد اختلفَ النُّحاةُ في علّة إدخال الهاءِ في مُصغّرِ الثلاثيِّ . فالهاءُ دخلتْ عندَ الخليلِ للتفريقِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ . قالَ سيبويهِ : " وزعمَ الخليلُ أنّهم إنّما أدخلُوا الهاءَ ليفرّقُوا بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ "[23] . أي لئلاّ يُساوي المؤنّثُ المذكّرَ في حالِ التكبيرِ والتصغيرِ في كلِّ حالٍ ، وكرهوا أنْ يصغّروه بغيرِها فيشبه المذكّرَ في حالِ التكبيرِ والتصغيرِ[24] .

ويرى الكسائيُّ أنَّ الهاءَ دخلتْ في مُصغّرِ المؤنّثِ ؛ لأنّه اسمٌ مؤنّثٌ ، وقياسُ كلِّ الأسماءِ المؤنّثةِ أنْ تدخلَها الهاءُ ، وإذا لم تدخلِ الهاءُ ، فليسَ الاسمُ بمؤنّثٍ ، وإنّما ذُهبَ به إلى أصلِه ، وهو الفعلُ[25] .

وإلى مثلِ هذا ذهبَ العُكْبَريُّ ، قالَ : " فإنْ كانَ المؤنّثُ ثلاثيًّا بغيرِ علامةٍ رددْتَ التاءَ في تصغيرِه ، نحو : قُدَيْرَةٍ وشُمَيْسَةٍ ؛ لأنَّه وُضِعَ على التأنيثِ ، ولم يكنْ في المكبّرِ علامةٌ لهُ ، فلو لم تَردَّ في التصغيرِ لم يبقَ من أحكامِ التأنيثِ في اللفظِ شيءٌ "[26] .

وذهبَ الفرّاءُ إلى أنَّ العلّةَ في ذلكَ أنَّ الهاءَ منويّةٌ في المؤنَّثِ الثلاثيِّ ، دالّةٌ على تأنيثِه ، وأنَّ الأصلَ أنْ تظهرَ ، ولكنّ العربَ أسقطتْها ، فلمّا صغّرُوا الاسمَ أظهرُوها ، كما يظهرُ اللامُ في نحوِ : دُمَيٍّ تصغيرَ دَمٍ . قالَ : " إنّما أدخلُوا الهاءَ في يُدَيّةٍ وقُدَيْمَةٍ ؛ لأنّه عندَهم مبنيٌّ على التأنيثِ ، لم تكنِ اليدُ والرِّجلُ اسمًا لشيءٍ ، فكأنّها في التسميةِ وقعتْ هي والأسماءَ معًا ، فلمّا صغّرُوا قالُوا : قد كانَ ينبغي أنْ تكونَ رِجلَةٌ وفَخِذَةٌ ، ولكنّهم أسقطُوا منه الهاءَ ، فلمّا صغّرُوا أظهرُوا الهاءَ ، كما قالُوا: في دمٍ : دُمَيٌّ "[27] .

وقالَ ابنُ التَّسْتَريِّ : " وإنّما أدخلُوا الهاءَ في تصغيرِ هذا الوزنِ ؛ لأنّها فيهِ أصليّةٌ ، والدليلُ على ذلكَ ثبوتُها في جمعِه "[28] . ومعنى كلامِ ابنِ التَّستريِّ يرتدُّ في شقِّه الأولِ إلى مذهبِ الفراءِ في أنَّ الهاءَ منويّةٌ في المؤنَّثِ الثلاثيِّ ، والأصلَ أنْ تظهرَ ، ولكنّها حُذفتْ ، ولمّا صَغَّرَ الاسمَ عادتْ إليهِ وظهرتْ . وأمّا كلامُهُ في شقّه الثاني فيعني أنَّكَ إذا : قلتَ : أربعُ أرجلٍ ، تجرّدَ العددُ من الهاءِ ، ومعلومٌ أنَّ العددَ من ثلاثةٍ إلى عَشَرَةٍ يخالفُ المعدودَ تذكيرًا وتأنيثًا ، فخُلّوُ أربعٍ من الهاءِ دليلٌ على أنَّ رِجلاً التي جُمعتْ على أرجلٍ مؤنّثةٌ .

وذكرَ ابنُ يعيشَ أنّ العربَ يُلحقُونَ الهاءَ في تصغيرِ المؤنّثِ إذا كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ لأمرينِ؛ الأوّلِ أنَّ أصلَ التأنيثِ أنْ يكونَ بعلامةٍ ، وهو مذهبُ الفرّاءِ وابنِ التُّستريِّ كما سبقَ ، والأمرِ الثاني خفّةُ بناءِ الثلاثيِّ ، فلمّا اجتمعَ هذانِ الأمرانِ ، وكانَ التصغيرُ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها ، فأظهرُوا العلامةَ المقدّرةَ[29] .

ويرى الرضيُّ أنَّ العلّةَ في إدخالِ الهاءِ طُرُوءُ معنى الوصفِ في الجامدِ المُصغّرِ ، إذْ إنَّ التصغيرَ يُوردُ فيه معنى الوصفِ . وتفسيرُ ذلكَ أنَّ الاسمَ المُصغّرَ " بمنزلةِ الموصوفِ مَعَ صفتِه ، فكما أنّكَ تقولُ : قدَمٌ صغيرةٌ ، بإلحاقِ التاءِ في آخرِ الوصفِ ، قلتَ : قُدَيْمَةٌ ، بإلحاقِ التاءِ في آخرِ الاسمِ الذي هو كآخرِ الوصفِ "[30] . وتعليلُ الرضيِّ هذا تفسيرٌ لقولِ

---

[23] سيبويه : الكتاب 4891/3 .

[24] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 702 .

[25] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 703 . وينظر ص 705 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 .

[26] العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب 170/2.

[27] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 703. 704 .

[28] ابن التستري : المذكر والمؤنث ص 89 .

[29] ابن يعيش : شرح المفصل 127/5 . وينظر : السيوطي : الأشباه والنظائر 100/1 .

[30] الاستراباذي : شرح الشافية 237/1 .

ابن السّرّاج : " والمؤنّثُ نحو : قَدَمٍ وقِدْرٍ ، تقولُ : قُدَيْمَةٌ ؛ لأنّكَ تقولُ : قَدَمٌ صغيرةٌ ، وقُدَيْرَةٌ ؛ لأنّكَ تقولُ : قِدْرٌ صغيرةٌ "[31] .

وذكرَ الأزهريُّ أنَّ المؤنّثَ الثلاثيَّ لحقتهُ هاءُ التأنيثِ عندَ التصغيرِ ؛ لئلاّ يجتمعَ فيه فرعيّتانِ[32] ؛ الأولى التصغيرُ، ذلكَ أنَّ التصغيرَ فرعُ التكبيرِ ، والثانيةُ التقديرُ ، تقديرُ علامةِ التأنيثِ ، ومعلومٌ أنَّ المُقدَّرَ فرعُ الظاهرِ .

وفي ظنّي . إنْ كانَ لا بدَّ من البحثِ عن علّةٍ . أنَّ العربَ زادتْ هاءَ التأنيثِ في المؤنّثِ الثلاثيِّ لتأكيدِ معنى التأنيثِ في الكلمةِ ، ليسَ غيرُ ، حرصًا على الإبانةِ والتوضيحِ .

وذكرَ جماعةٌ من النحويّينَ أنَّ إظهارَ علامةِ التأنيثِ في التصغيرِ يخضعُ لشروطٍ ، هي أنْ يكونَ الاسمُ ثلاثيًّا ، وألاّ يكونَ مُشتركَ الدّلالةِ بينَ التذكيرِ والتأنيثِ كـ (رأسٍ) وأمثالِها ، وألاّ يُوقعَ إلحاقُ علامةِ التأنيثِ باللَّبسِ ، كتصغيرِ خمسٍ الدّالةِ على معدودٍ مؤنّثٍ[33] .

وأمّا ما شذَّ من الأسماءِ الثلاثيّةِ[34] ، وجاءَ عنِ العربِ مُصغّرًا من غيرِ علامةِ التأنيثِ ، كقولِهم في تصغيرِ النابِ من الإبلِ : نُيَيْبٌ ، وفي تصغيرِ الحربِ : حُرَيْبٌ ، وفي تصغيرِ قَوسِ الرميِ : قُوَيسٌ ، وفي تصغيرِ العُرسِ: عُرَيْسٌ، وفي تصغيرِ الذودِ : ذُوَيْدٌ ، وفي تصغيرِ الشّوْلِ : شُوَيْلٌ ، وفي تصغيرِ الضُّحى : ضُحَيّا ، وفي تصغيرِ الدّرعِ : دُرَيْعٌ ، وفي تصغيرِ الفرسِ : فُرَيْسٌ ، وفي تصغيرِ النعلِ : نُعَيْلٌ ؛ فقد ذكرَ ابنُ جنّي أنَّ الجيدَ أنْ تُصغّرَ هذه الأسماءُ بالهاءِ[35] ، كما أنَّ النحاةَ قد اختلفُوا في تعليلِ تصغيرِها بلا هاءٍ .

فمذهبُ الخليلِ أنّهم لم يُدخلُوا الهاءَ في النّابِ والحربِ ؛ لأنّهم جعلُوا النابَ الذّكرَ اسمًا لها حينَ طالَ نابُها ، فصارَ اسمًا غالبًا . وزعمَ أنَّ الحربَ[36] بتلكَ المنزلةِ ، كأنّه مصدرُ مذكّرٍ كالعدلِ[37] .

ومذهبُ المبرّدِ في نُيَيْبٍ وحُريبٍ كمذهبِ الخليلِ . قالَ : " فأمّا قولُهم في النّابِ من الإبلِ : نُيَيْبٌ . فإنّما صغّرُوه بغيرِ هاءٍ لأنّها سُمّيتْ به ، كما تقولُ للمرأةِ : ما أنتِ إلاّ رُجَيلٌ ؛ لأنّكَ لستَ تقصدُ إلى تصغيرِ الرجلِ . وكذا قولُهم في تصغيرِ الحربِ : حُريبٌ ، إنّما المقصودُ المصدرُ من قولكَ : حربْتُهُ حَرْبًا . فلو سمّينا امرأةً حربًا أو نابًا ، لم يَجُزْ في تصغيرِها إلاّ حُرَيْبَةٌ ، ونُيَيْبَةٌ "[38] .

وهو رأيُ الفرّاءُ أيضًا . فقد ذهبَ إلى أنّ النابَ والحربَ والقوسَ والعُرسَ والضُّحى في الأصلِ أسماءٌ مذكّرةٌ سُمّيَ بها المؤنّثُ ، فصُغّرتْ على أصلِها بغيرِ هاءٍ ، ولكنَّ الفرّاءَ أجازَ أنْ تُدخلَ الهاءَ في تصغيرِها ، تتوهّمُ أنّها لم تكنْ أسماءً إلاّ لِما سُمّيتْ به ، واستثنى كلمةَ الضُّحى إذْ لا يصحُّ إدخالُ الهاءِ فيها ؛ لأنّه لم يَسمعْ ، فتصغيرُها بغيرِ هاءٍ ضُحَيّا ، وذكرَ الفرّاءُ أنَّ ما منعَهم إدخالَ الهاءِ في تصغيرِها ، وأنْ يقولُوا : ضُحيّةٌ كراهتُهم وفرارُهم من أنْ تُشبهَ تصغيرَ ضَحْوَةٍ[39] .

---

[31] ابن السراج : الأصول في النحو 37/3 .

[32] الأزهري : شرح التصريح 323/2 .

[33] السيوطي : همع الهوامع 143/6 ، والحلواني : الواضح في النحو والصرف " قسم الصرف " ص 98 . 99 .

[34] ذكرَ الأزهريُّ أنَّ المتأخّرينَ جمعُوا من ذلكَ عشرينَ لفظًا . ينظر : شرح التصريح 324/2 .

[35] ابن جني : اللمع في العربية ص 284 . وينظر : ابن عصفور : المقرب 87/2 .

[36] في المطبوع ، من نسختي بولاق 137/2 ، وهارون 704/3 ، الحرفُ ، ولا وجه لذلكَ ، والصوابُ ما أُثبتَ . وينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 704 .

[37] سيبويه : الكتاب 483/3 . وينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 704 .

[38] المبرد : المقتضب 240/2 .

[39] الفراء : المذكر والمؤنث ص 88 ، و 100 . وينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 705 . 706 ، وابن التستري : المذكر والمؤنث ص 91 .

والعلّةُ في تصغيرِ الذودِ والحربِ بغيرِ هاءٍ عندَ ابنِ التستريّ شبَهُهما بالمصادرِ[40] ، وفي موضعينِ آخرينِ ذكرَ أنَّ الهاءَ سقطتْ في تصغيرِ الحربِ " لئلاّ يُشبهَ تصغيرُه تصغيرَ حَرْبَة "[41] .

وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ العربَ لم تُدخلِ الهاءَ في تصغيرِ الاسمِ الثلاثيِّ المؤنّثِ إنْ كانَ مصدراً في الأصلِ كحربٍ، أو اسمَ جنسٍ مذكّرَ الأصلِ كنابٍ للمسنِّ من الإبلِ ، وذكرَ أنَّ ما لم تدخلْهُ الهاءُ ، وهو ثلاثيٌّ يُعدُّ من الشاذِّ ، وذلكَ نحو : الذودِ والشوْلِ والنابِ والحربِ والفرسِ ودرعِ الحديدِ والنّحْلِ والعُرسِ والضحّى والنعْلِ والنَّصَفِ[42] ، وذُكرَ أنَّ بعضَ العربِ يُذكّرُ الحربَ والدرعَ والفرسَ فلا يكونَ من هذا البابِ ، وأنّ منهم من أدخلَ الهاءَ في العُرسِ والقَوسِ[43] ، والدرعِ[44] .

ويرى العُكْبَريُّ أنَّ فرسًا صُغّرَ من غيرِ هاءٍ مذهوبًا به إلى معنى المركوبِ ، وأنّ حربًا لم تدخلْها الهاءُ ؛ لأنّهم أرادُوا معنى القتالِ ، أو الغضبَ لكونِهِ مُلازمًا لها ، وأنّ قَوسًا لم تلحقْ بهِ الهاءُ في التصغيرِ لأنّهم حملُوهُ على معنى العودِ[45] . أي أنّ هذه الأسماءَ حُملتْ على معنى التذكيرِ ، ولم تُحملْ على معنى التأنيثِ .

ومهما يكنْ من أمرٍ ، فما سبقَ من أقوالٍ في تصغيرِ ما شذَّ من المؤنّثِ بغيرِ الهاءِ يمكنُ إجمالُه وحصرُهُ في علّتينِ ثنتينِ ؛ الأولى أنَّ هذه الأشياءَ تقعُ على المؤنّثِ والمُذكّرِ ، ومَن صغّرَ بغيرِ هاءٍ فقد غلّبَ معنى المذكّرِ ، والثانيةُ أنَّ بعضًا منها صُغِّرَ بغيرِ هاءٍ ؛ لئلاّ يُشبهَ تصغيرُهُ تصغيرَ ما فيهِ هاءٌ . فالهاءُ في حُرَيبٍ سقطتْ لئلاّ يُشبهَ تصغيرُهُ تصغيرَ حَرْبةٍ، وفي ضُحَيٍّ سقطتْ لئلاّ يُشبهَ تصغيرُهُ تصغيرَ ضَحوَةٍ .

وإذا كانَ جمهورُ النحاةِ قد ألحُّوا على وجوبِ تصغيرِ المؤنّثِ الثلاثيِّ بأنْ يُزادَ لهُ الهاءُ ، فقد كانتْ لهم آراءٌ أُخرى في هذه العلامةِ إثباتًا وحذفًا تبعًا للمعنى المرادِ من الاسمِ .

1 . فقد ذكرُوا أنّهُ إذا سمّيتَ مؤنّثًا باسمٍ مؤنّثٍ ثلاثيٍّ ، أصلُهُ المصدرُ كأنْ تُسمّيَ امرأةً بحربٍ ، أو أصلُهُ اسمُ الجنسِ ، كأنْ تُسمّيَ امرأةً بنابٍ ، فإنّ تصغيرَهُ يجبُ أنْ يكونَ بالهاءِ ، فتقولُ : حُريبةٌ ونويبةٌ[46] ، وقد سبقتِ الإشارةُ قبلَ قليلٍ إلى أنَّ العربَ صغّرتْهُ بلا هاءٍ قبلَ التسميةِ .

2 . وأمّا إذا سمّيتَ المؤنّثَ باسمٍ مذكّرٍ ، أصلُه المصدرُ ، كلَهْوٍ وبَرقٍ وطَلَلٍ وطَرَبٍ ففي ذلكَ خلافٌ بينَهم .

فالفرّاءُ يُجيزُ في تصغيرِ ذلكَ وجهينِ : الأوّلُ إدخالُ الهاءِ وعدمُهُ ، وذلكَ إنْ نويتَ أنّكَ سميتَ المؤنّثَ بجزءٍ من اللهوِ قليلٍ ، والثاني عدمُ إدخالِها وذلكَ إنْ نويتَ أنْ تُسمّيَ المؤنّثَ باللهوِ الذي يقعُ على الكثيرِ . قالَ أبو بكرٍ الأنباريُّ : " وقالَ الفرّاءُ : إذا سمّيتَ امرأةً باسمٍ مذكّرٍ ، كقولِكَ : هذه لَهْوٌ وبَرْقٌ ، وكذلكَ طَلَلٌ وطَرَبٌ ، وما أشبهَهُنَّ ، فلكَ في تصغيرِه وجهانِ : إنْ نويتَ أنّكَ سمّيتَها بجزءٍ من اللهوِ قليلٍ صغّرتَها بالهاءِ ، فقلتَ : هذه لُهَيَّةٌ قد جاءتْ ، وهذه بُرَيقةٌ. وإنّما أدخلتَ الهاءَ في اللهوِ ، وقد عرفتَه مذكّرا ، ثمَّ سميتَ به مؤنثا ؛ لأنَّه إذا كانَ بعضًا من اللهوِ في النيّةِ ، فكأنّه قد كانَ ينبغي له أنْ يكونَ بالهاءِ ، ألا ترى أنَّ قليلَ الضربِ أو النّظرِ ، إنّما يُقلّلُ في الواحدةِ ، فيُقالُ : نظرةٌ وضربةٌ . وإنْ شئتَ قلتَ : هذه لُهَيٌّ قد جاءتْ ، بغيرِ الهاءِ ؛ لأنّه مذكّرٌ في الأصلِ فصغّرتَهُ على أصلِهِ . ولو نويتَ أنْ تُسميَها باللهوِ الذي

---

[40] ابن التستري : المذكر والمؤنث ص 77 .

[41] ابن التستري : المذكر والمؤنث ص 71 ، و 89 .

[42] امرأة نَصَفٌ : متوسطةُ السنِّ .

[43] أبو حيان : ارتشاف الضرب 179/1 . وينظر : الاستراباذي : شرح الشافية 240/1. 243 .

[44] ابن التستري : المذكر والمؤنث ص 75 .

[45] العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب 170/2 .

[46] المبرد : المقتضب 240/2 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 .

يقعُ على الكثيرِ ، لم يكنْ تصغيرُه إلاّ بطرحِ الهاءِ ، ألا ترى أنّه مذكّرٌ ، وإنْ لم تنوِ فيه تقليلاً ، تنوي[47] فيه فَعْلَةً ، فكانَ بمنزلةِ امرأةٍ سمّيتَها بزيد ، فقلتَ : هذه زُيَيْدُ قد جاءتْ ، لا غيرُ "[48] . وقد نسبَ أبو حيانَ هذا الرأيَ لأبي بكرٍ الأنباريِّ[49] .

ونقلَ أبو حيّانَ أنّ العلمَ المؤنّثَ المنقولَ من المذكّرِ تصغيرُه بالهاءِ عندَ الجمهورِ ؛ لأنَّ معناهُ التأنيثُ ، وهو مذهبُ الخليلِ . قالَ سيبويه : " قلتُ فما بالُ المرأةِ إذا سُمّيتْ بحَجَرٍ قلتَ : حُجَيْرَةٌ ؟ قالَ : لأنّ حَجَرَ قد صارَ اسمًا لها علمًا ، وصار خالصًا ، وليسَ بصفةٍ ولا اسمًا شاركتْ فيه مذكّرًا على معنًى واحدٍ ، ولم تُرِدْ أنْ تُحقّرَ الحَجَرَ "[50] . وأمّا أبو بكرٍ الأنباريُّ فيعتبرُ أصلَه الذي نُقلَ منه، وهو التذكيرُ ، ويُصغّرُه بغيرِ هاءٍ . فَوَفْقَ المذهبِ الأوّلِ تقولُ في رُمحٍ اسمِ امرأةٍ : رُمَيْحَةُ ، ووَفْقَ مذهبِ أبي بكرٍ الأنباريِّ تقولُ : رميح[51] .

3 . وذكرَ النحاةُ أنَّه إذا كانَتْ تسميةُ المؤنّثِ باسمٍ مذكّرٍ من أسماءِ الرجالِ على ثلاثةِ أحرفٍ كحَسَنٍ وزَيْدٍ وعَمْرٍو، فمذهبُ الفرّاءِ وثعلبٍ أنْ يُصغّرَ بغيرِ الهاءِ ، فتقولُ : هذه حُسَينُ وزُيَيْدُ وعُمَيرُ ، " واحتجَّا بأنّكَ نويتَ بـ " زيد" أنْ يكونَ في معنى فلانٍ ، ثمَّ نقلتَهُ إلى امرأةٍ ، وأنتَ تنوي اسمًا من أسماءِ الرجالِ ، ولم تتوهّمِ المصدرَ ، فذلكَ الذي منعَ من إدخالِ الهاءِ "[52] . وأمّا إنْ نويتَ أنْ تُسمّيَها بالمصدرِ فقد أجازَ الفرّاءُ تصغيرَه بالهاءِ ؛ لأنّه بمنزلةِ لَهْوٍ في القلّةِ . قالَ : " فإنْ قلتَ : أَفَتُجيزُ أنْ تقولَ : زُيَيْدَةُ على وجهِ ؟ قلتُ : نعمْ ، إذا سمّيتَها بالمصدرِ ، كقولكَ : زِدْتُهُ زيدا ، فههنا يستقيمُ دخولُ الهاءِ وخروجُها في تصغيرِه ، لأنّه بمنزلةِ لَهْوٍ في القلّةِ والنيّةِ "[53] .

4 . وإذا وُصفَ المؤنّثُ باسمِ الجنسِ الذّكَرِ ، نحو : امرأةٌ عدلٌ ، فقد نقلَ سيبويه عن الخليلِ أنّه يُعتبرُ الأصلُ ، وهو المصدرُ ، ولا تُزادُ فيه الهاءُ ، تقولُ : امرأةٌ عُدَيْلٌ ؛ " لأنّها وُصفتْ بمُذكّرٍ ، وشاركتِ المذكّرَ في صفتِه ، فلم تغلبْ عليه "[54] . ومثلُهُ قولُكَ : امرأةٌ نُصَيفٌ في تصغيرِ امرأةٍ نَصَفٌ[55] .

5 . وكذلكَ يُصغَّرُ ما كانَ نعتًا لمؤنّثٍ ليستْ فيه الهاءُ ، بغيرِ الهاءِ ، كقولكَ : ملحفةٌ خُلَيقٌ ، في تصغيرِ ملحفةٍ خَلَقٍ. ووجهُهُ عندَ سيبويه أنّه مذكّرٌ يُوصفُ به المذكّرُ فشاركَهُ فيه المؤنّثُ ، ووجهُهُ عندَ الفرّاءِ أنَّ خَلَقًا نعتٌ لمؤنّثٍ ليستْ فيه الهاءُ[56] .

6 . وإذا سمّيتَ المذكّرَ باسمِ مؤنّثٍ ثلاثيٍّ ليسَ فيه الهاءُ ، كأنْ تُسمّيَ رجلاً بأُذُنٍ أو عَيْنٍ أو نارٍ ، فمذهبُ يونُسَ إدخالُ الهاءِ فيه ، اعتبارًا بأصلِه ، ويحتجُّ بقولِهم : عروةُ بنُ أُذَيْنَةَ ، ومالكُ بنُ نُوَيْرَةَ ، وعُيَيْنَةُ بنُ حصنٍ ، فهذه أسماءُ مذكّرينَ أعلامٌ دخلتْها الهاءُ وأصلُها المؤنّثُ. ومذهبُ سيبويه والمبردِّ تصغيرُهُ بغيرِ الهاءِ " لأنّكَ قد نقلتَهُ إلى المذكّرِ "[57]، وقالَ

---

[47] قالَ المحقّقُ في حاشيته : " لم يجزمْ جوابُ الشرطِ ؛ لكونِ الشرطِ مقلوبًا في المعنَى إلى المضيِّ بدخولِ " لم " عليه ، وهو سائغٌ في العربيةِ " .

[48] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 708 .

[49] أبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 .

[50] سيبويه : الكتاب 483/3 .

[51] أبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 . وينظر : الأشموني : شرح الأشموني 478/2 .

[52] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 708 .

[53] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 708 . وينظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 .

[54] سيبويه : الكتاب 482/3 . وينظر : الاستراباذي : شرح الشافية 239/1 .

[55] سيبويه : الكتاب 482/3 . وينظر : ابن منظور : لسان العرب 89/10 خلق .

[56] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 707 . وينظر : المبرد : المقتضب 293/2 .

[57] المبرد : المقتضب 242/2. وينظر : الأشموني : شرح الأشموني 478/2 .

سيبويه : " وإذا سمّيتَ رجلاً بعَيْن أو أُذُن فتحقيرُهُ بغيرِ هاءٍ ، وتدعُ الهاءَ ههنا كما أدخلتَها في حَجَرٍ اسم امرأةٍ. ويُونسُ يُدخلُ الهاءَ ، ويحتجُّ بأُذينةَ ، وإنّما سُمّيَ بمُحقّرٍ "[58] .

وأمّا احتجاجُ يونسَ بأذينةَ وعُيَيْنةَ ونُوَيْرةَ فتفسيرُهُ أنّها أعلامُ رجالٍ صُغِّرَتْ بعدَ التسميةِ ، لا قبلَها . وهو مردودٌ عندَ النحويّينَ ؛ لإمكانَ أنْ تكونَ التسميةُ بهذهِ الأعلامِ بعدَ التصغيرِ ، وأنّها لم تُصغَّرْ بعدَ التسميةِ[59] .

ونقل أبو بكرٍ الأنباريُّ عن الفراءِ وثعلبٍ أنَّ الرجل إذا سمّي بمؤنّثٍ ثلاثيٍّ أو أزيد فتصغيرُهُ بغيرِ هاءٍ ، ثمَّ عادَ وذكرَ أنَّ مذهبَ يُونسَ كمذهبِ الفرّاءِ ، في أنَّ المذكرَ إذا عُلّقَ على مؤنّثٍ صُغّرَ بالهاءِ . وهذا كلامُهُ : " وكذلكَ إذا سمّيتَ الرجلَ بمؤنّثٍ على ثلاثة أحرفٍ أو أكثرَ صغّرتَهُ بغيرِ هاءٍ، فإذا سمّيتَ رجلاً بعَيْنٍ وفَخِذٍ قلتَ في التصغيرِ : هذا عُيَيْنٌ وهذا فُخَيْذٌ . هذا مذهبُ الفرّاءِ وأبي العباسِ ... وكانَ يُونسُ يذهبُ في هذا إلى مثلِ ما ذهبَ إليهِ الفرّاءُ ، واحتجَّ الفرّاءُ ويُونسُ " في أنَّ المذكرَ إذا عُلّقَ على مؤنّثٍ صُغِّرَ بالهاءِ . تقولُ العربُ : عُيَيْنَةُ بنُ حصنٍ ، أدخلُوا الهاءَ في تصغيرِهِ ، وهي اسمٌ لمذكّرٍ ، وكذلكَ قالُوا : : عُروةُ بنُ أُذَينةَ ، فأدخلُوا الهاءَ في تصغيرِ الأُذُنِ ، وهي اسمٌ لمذكّرٍ "[60] .

7 . وذكرَ النحاةُ أنَّ العربَ قد تدخلِ الهاءَ في تصغيرِ المذكّرِ حملاً على معنى المؤنّثِ ، كقولِهم : ذو الثُّدَيّة . فالعلّةُ عندَ من قالَ : إنّ الثّدْيَ مذكّرٌ أنّ معناهُ اليدُ ، وذلكَ لأنّ يدَه كانتْ قصيرةً مقدارَ الثدْيِ ، يشهدُ على ذلكَ أنّهم قالُوا فيهِ : ذو اليُدَيّة وذو الثُّدية . وقيل : إنّما دخلتِ الهاءُ على إرادةِ القطعةِ من الثديِ ، فيكونُ تأنيثُها على التأويلِ[61] .

8 . وذكرَ النحاةُ أيضًا أنّ أسماءَ الجمعِ التي ليسَ لها واحدٌ من لفظِها ، كقومٍ ورهطٍ ونَفَرٍ ، فإنّها . وإنْ جازَ أنْ تُذكّرَ وتؤنّثَ ، كقولِه تعالى : ﴿ كذّبتْ قومُ نوحٍ ﴾[62] و قولِه : ﴿ وكذّبَ بهِ قومُكَ ﴾[63] . تجري مجرى الواحدِ ، فتصغرُ على لفظِها[64] ؛ " لأنّها وُضِعتْ أسماءَ ، كلُّ اسمٍ منها لجماعةٍ ، كما أنّكَ إذا قلتَ : جماعةٌ ، فإنّما هو اسمٌ مفردٌ ، وإنْ كانَ المُسمّى به جمعًا "[65] ، ولا تدخلُها الهاءُ ؛ لأنَّ التأنيثَ غيرُ لازمٍ لها ، وإنّما يلحقُ التأنيثُ أفعالَها .

وأمّا إذا كانَ اسمُ الجمعِ اسمًا لغيرِ الآدميّينَ لم يكنْ إلاّ مؤنّثًا ، فيُصغَّرُ بالهاءِ ، كالإبلِ والخيلِ ؛ تقولُ فيهما: أُبَيلةٌ وخُيَيْلةٌ؛ لأنَّ التأنيثَ لازمٌ لها[66] ، سواءٌ أكانَ واحدُهُ مُذكّرًا أم مؤنّثًا . وأجازَ أبو بكرٍ الأنباريُّ أنْ تُصغّرَ الإبلُ بغيرِ هاءٍ[67] وذكرَ أنَّ الكسائيَّ أجازَ في الغنمِ أنْ تُصغّرَ بالهاءِ ، وبغيرِ هاءٍ[68] .

9 . وأمّا اسمُ الجنسِ الجمعيُّ الذي يفرقُ بينَهُ وبينَ واحدِه الهاءُ ، فقد ذكرَ النحاةُ أنّهُ يُصغّرُ على جمعِه بحذفِ الهاءِ ، كنُخَيْلٍ في نخلٍ ، ونُخَيْلٍ في نخلٍ ، وتُمَيْرٍ في تمرٍ ؛ لئلاّ يشتبهَ تصغيرُهُ بتصغيرِ الواحدةِ ، فلا يُفرَقُ . لو أدخلتَ الهاءَ . بينَ

---

[58] سيبويه : الكتاب 484/3 .

[59] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 710 ، والاستراباذي : شرح الشافية 240/1 . وأبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 ، والأشموني : شرح الأشموني 478/2 ، والسيوطي : همع الهوامع 144/6 .

[60] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 709 . 710 .

[61] ابن منظور : لسان العرب 109/14 ثدي .

[62] الشعراء الآية 105 .

[63] الأنعام الآية 66 .

[64] سيبويه : الكتاب 494/3 ، وابن يعيش : شرح المفصل 133/5 .

[65] المبرد : المقتضب 292/2 . وينظر : 347/3 .

[66] ابن منظور : لسان العرب505/12 قوم . وينظر : المبرد : المقتضب 186/2 ، و 292 و 347/3 ، وأبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 552 ، و 555 ، وابن يعيش : شرح المفصل 133/5 .

[67] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 556 .

[68] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 705 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 184/1 .

الواحدِ والجمعِ ، فيقعُ لَبسٌ بينَهما ، فهيَ تثبتُ في تصغيرِ المفردِ ، وتطرحُ في مصغّرِ جمعه[69] ، وذلكَ عندَ مَن عدَّ اسمَ الجمعِ مؤنّثًا ، وأمّا من جعلَهُ من المذكّرِ ، فلا إشكالَ[70] . وذكرَ الفرّاءُ أنّه إذا أُريدَ به القلّةُ وتصغيرُ ما بينَ الثلاث إلى العشْرِ ، فتصغيرُهُ يكونُ بتصغيرِ لفظه ، ثمَّ جمعه بالألف والتاءِ . قالَ : " كلُّ جمعٍ بينَهُ وبينَ واحده الهاءُ فصغّرْهُ على جمعه بطرحِ الهاءِ ، فقلْ : سِدْرٌ وسُدَيْرَةٌ ، ونخلٌ ونُخَيْلةٌ ، فإنْ أردتَ القلّةَ وتصغيرَ ما بينَ الثلاث إلى العشرِ قلتَ: سُدَيراتٌ ونُخَيلاتٌ "[71].

10 . وأمّا أسماءُ البلدان ممّا كانَ على ثلاثة أحرف ، فقد أوجبَ النحاةُ عندَ تصغيرِها زيادةَ الهاءِ ؛ لأنّهنَّ مؤنّثاتٌ[72] على ثلاثة أحرف ، كحُمَيْصَةَ في حمصَ ، وحُلَيْبَةَ في حَلَبَ ، وفُيَيْدَةَ في فَيْدَ .

11 . ونَصَّ النحويُّونَ على أنّكَ إذا صغّرتَ ما الهاءُ فيه عِوَضٌ من الفاءِ ، نحو : عِدَةٍ وصِلةٍ وزِنةٍ وجبَ ردُّ المحذوف[73] ، والمحافظةُ على الهاءِ ؛ لأنَّ هذه الهاءَ حرفٌ لا يُعتدُّ به ، ولا يُتمِّمُ بنيةَ تصغيرِ الثلاثيِّ ، لأنَّ أقلَّ أوزانِ التصغيرِ وزنُ فُعَيْلٍ ، وهذا الوزنُ لا يتمُّ إلاّ بثلاثة أحرفٍ ، فتقولُ في تصغيرِها: عُعَيْدَةٌ ووُصَيْلةٌ ووُزَيْنةٌ[74] . قالَ الرّضيُّ: " اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ ثلاثيٍّ حُذفَ فاؤُهُ ... وجبَ في التصغيرِ ردُّها ؛ لأنَّ أقلَّ أوزانِ التصغيرِ فُعَيلٌ ، ولا يتمُّ إلاّ بثلاثة أحرفٍ ... تقولُ في تصغيرِ عِدةٍ : وُعَيدةٌ . وهذه التاءُ ، وإنْ كانتْ كالعِوَضِ من الفاءِ ، ولذلكَ لا يتجامعانِ ، نحو : وصلةٍ ووعدةٍ ، لكنّهُ لم يتمَّ بنيةُ تصغيرِ الثلاثيِّ . أي فُعَيل . بها ؛ لأنّ أصلَها أنْ تكونَ كلمةً مضمومةً إلى كلمةٍ ، فلهذا فُتحَ ما قبلَها"[75].

وناقشَ السيوطيُّ تصغيرَ ما حُذفتْ فاؤُهُ وعوّضَ عنها بالهاءِ، فصغّرَهُ بردِّ المحذوفِ بلا هاءٍ[76] ، كما ناقشَهُ المحدثونَ ، فأوجبُوا ردَّ المحذوف ؛ لأنّه حرفٌ أصليٌّ ، وحَذْفَ حرفِ العِوَضِ ؛ لأنّهُ جيءَ به للتعويضِ ، فيكونُ تصغيرُ عِدةٍ وصِلةٍ وزِنةٍ وُعَيدًا ووُصَيْلاً ووُزَيْنًا[77] .

12 . وأمّا ما حُذفتْ لامُهُ ، وقامتْ هاءُ التأنيثِ مقامَها كما في شَفةٍ ، فقد أوجبَ النحاةُ أنْ يُردُّ المحذوفُ ، وتبقى الهاءُ ، فتقولُ : شُفَيهةٌ[78] ، وأمّا إذا قامتْ تاءُ التأنيثِ مقامَ اللامِ المحذوفةِ ، كما في بنتٍ وأُختٍ[79] ، فقد أوجبَ سيبويه في تصغيرِهِ ردَّ المحذوفِ وحَذْفَ التاءِ ، والمجيءَ بالهاءِ مكانَها ؛ لأنَّ الهاءَ العلامةُ التي تلزمُ لو كانَ على أصلِه، فتقولُ في

---

[69] ابن التستري : المذكر والمؤنث ص 89 ، و 106 .

[70] ينظر : الحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 94 .

[71] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 557 .

[72] ذكرَ أبو بكرٍ الأنباريُّ في (المذكر والمؤنث ص 464) أنّ الغالبَ على أسماءِ البلدانِ التأنيثُ ، وأنَّ المؤنّثَ منهُ إمّا أنْ تكونَ فيه علامةٌ فاصلةٌ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ كالهاءِ في مكةَ والجزيرةِ والرصافةِ وطبريّةَ ، وإمّا أنْ يكونَ اسمُ المدينةِ مُستغنيًا عن العلامةِ بقيامِ معنى التأنيثِ فيه، كحمصَ وفَيدَ ودمشقَ . وذكرَ الفراءُ في (المذكر والمؤنث ص 105) أنّ كلّ اسمٍ من أسماءِ البلدانِ في آخرهُ ألفٌ ونونٌ كخراسانَ وجُرجانَ فهو مذكّرٌ ، فإنْ أُنّثَ يُقصدُ به إلى البلدةِ .

[73] المبرد : المقتضب 240/2 . وينظر : العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب 164/2 .

[74] سيبويه : الكتاب 449/3 ، وابن الدهان : الفصول في العربية ص 79 ، وابن يعيش : شرح المفصل 118/5 ، وابن السراج : الأصول في النحو 54/3 ، والأشموني : شرح الأشموني 474/2 .

[75] الاستراباذي : شرح الشافية 217/1 . 218 . وينظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب 175/1 .

[76] السيوطي : همع الهوامع 135/6 . 136 .

[77] الحلواني : الواضح في النحو والصرف " قسم الصرف " ص 97 .

[78] السيوطي : همع الهوامع 136/6 . 137 .

[79] ذكرَ الاستراباذيُّ في (شرح الشافية 220/1 . 221) أنّهُ لم يجئْ من الكلماتِ ما أُبدلَ من لامه تاءٌ فيكونُ ما قبلَها ساكنًا ، ويوقفُ عليها تاءً إلا سبعَ كلماتٍ ، هي : أختٌ ، وبنتٌ ، وهَنْتٌ ، وكَيتٌ ، وذَيْتٌ ، وثُنْتان . وأضافَ : وكِلتا ، عندَ سيبويه ، وقولُهم : مَنْتَ (وهي من زيدتْ فيه التاءُ وقفًا للدلالةِ على تأنيثِ المحكيّ) إلاّ أنّ التاءَ في مَنْتَ ليستْ بدلاً من اللامِ ، إذْ لا لامَ لـ " من " وضعًا .

تصغيرِهما : بُنَيَّةٌ وأُخَيَّةٌ ؛ لأنَّ التاءَ فيهما أُلحقتْ للتأنيث ، وليستْ ببدلٍ لازمٍ[80] . ومذهبُ الأُشْمُونيِّ كمذهبِ سيبويهِ في أنّ تاءَ بنتٍ وأختٍ إذا سَمّيتَ مُؤنّثًا بهما تحذفُ ، وتُلحَقُ الهاءُ بهما بعدَ التصغيرِ[81] .

وأوجب الفراءُ وأبو بكرٍ الأنباريُّ ما أوجبهُ سيبويهِ ، ولكنَّ الفرّاءَ ذكرَ أنّ التاءَ نفسَها تحوّلَ إلى هاءٍ ، لكونِها في الأصلِ هاءً جُعلتْ تاءً لسكونِ ما قبلَها ، فهي بمنزلةِ حمزةَ وطلحة ، وأضاف أنه لو لم تكنِ التاءُ فيهما للتأنيثِ[82] لبقيتا ثابتتينِ في تصغيرِهما ، كما تَثبُتُ تاءُ عِفريتٍ ؛ لأنَّ العِفريتَ تقولُ في تصغيرِه : عُفَيْرِيتٌ[83] .

ثالثًا . المؤنّثُ الزائدُ على ثلاثة أحرف :

1 . يذكرُ أهلُ العربيّة أنّه إذا صُغّرَ المؤنّثُ ممّا زادَ على الثلاثةِ ، وليسَ في مكبّرِه الهاءُ صُغِّرَ بغيرِ هاءٍ[84] . وقالَ ابنُ التَّستَريِّ : " وكلّما جاءَ وزنٌ من المؤنّثِ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ فتصغيرُهُ بغيرِ هاءٍ ، كما أنَّ جمعَهُ بغيرِ الهاءِ "[85] .

والعلّةُ في عدمِ زيادةِ الهاءِ ، عندَ الخليلِ ، ثقلُ الهاءِ في اللفظِ ؛ وذلكَ لأنَّ الحرفَ الرابعَ يقومُ مَقامَ الهاءِ[86] التي تدخلُ في تصغيرِ المؤنثِّ الثلاثيِّ ، فلا يُجمعُ بينَ الحرفِ الرابعِ والهاءِ ، لِمَا في الجمعِ بينَهما من الاستثقالِ . وقالَ سيبويه : " وزعمَ الخليلُ أنّهم إنّما أدخلوا الهاءَ ليَفرُقوا بينَ المؤنّثِ والمذكّرِ . قلتُ : فما بالُ عَنَاقٍ ؟ قالَ : استثقلُوا الهاءَ حينَ كثُرَ العددُ ، فصارتْ فعيلة في العددِ والزنةِ، فاستثقلُوا الهاءَ . وكذلكَ جميعُ ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا"[87] .

وذهبَ ابنُ جنّي[88] ، والعُكْبَريُّ[89] إلى مثلِ ما ذهبَ إليهِ الخليلُ ، فرأيا أنَّ الهاءَ لم تُرَدَّ في الرُّباعيِّ ؛ لطُولِ الاسمِ بالحرفِ الرابعِ حتّى صارَ هذا الحرفُ عِوَضًا من تاءِ التأنيثِ .

ويرى الرضيُّ أنّ العلةَ في عدمِ إلحاقِ الهاءِ بآخرِ ما زادَ على ثلاثةٍ من الأسماءِ في التصغيرِ أنّهم " لمّا قصدُوا فيهِ ذكرَ الموصوفِ معَ صفتِه بلفظٍ واحدٍ توخّوا من الاختصارِ ما يمكنُ ، ألا ترى إلى حذفِهم فيهِ كلَّ ما زادَ على أربعةٍ من الزائدِ والأصليِّ ... فلمّا وصلُوا إلى الرباعيِّ وما فوقَهُ ... لم يرَوا زيادةَ حرفٍ على عددِ حروفٍ لو زادَ عليها أصليٌّ طرحُوهُ في التصغيرِ ، فقدّرُوا الحرفَ الأخيرَ كالتاءِ ، إذ هيَ محتاجٌ إليها لكونِ الاسمِ وصفًا ، فقالُوا : عُقَيِّبٌ وعُقَيْرِبٌ "[90] .

ولكنَّ للفرّاءِ رأيًا آخرَ حاصلُهُ أنَّ المؤنّثَ الرباعيَّ إنْ كانَ تأنيثُهُ محضًا فالهاءُ لا تلحقُهُ لو صُغّرَ، وأمّا ما كانَ تأنيثُهُ مُختلَفًا فيهِ ، فلا يجوزُ إدخالُ الهاءِ فيهِ عندَ من يذكّرُهُ ، ويجوزُ إدخالُها عندَ من يؤنّثُهُ ، لئلا تلتبسَ لغةُ من يُذكّرُ بلغةِ

---

[80] سيبويه : الكتاب 455/3 . وينظر : السيوطي : همع الهوامع 145/6 ، وابن السراج : الأصول في النحو 56/3 ، والفارسي : المسائل العضديات ص 143 ، والمسائل الحلبيات ص 325 ، والزمخشري : المفصل في علم اللغة ص 244 .

[81] الأشموني : شرح الأشموني 478/2 . 479 . وينظر 474/2 .

[82] وقالَ الاستراباذيُّ في (شرح الكافية 220/1) : " وإنّما لم يعتدَّ بالتاءِ في البنيةِ لِمَا فيها من رائحةِ التأنيثِ لاختصاصِ الإبدالِ بالمؤنّثِ دونَ المذكّرِ " .

[83] ينظر : سيبويه : الكتاب 443/3 .

[84] الشلوبين : شرح المقدمة الجزولية الكبير 1022/3 ، وأبو حيان : تقريب المقرب ص 108 .

[85] ابن التستري : المذكر والمؤنث ص 89 .

[86] وينظر : البركلي : شرح لب الألباب في علم الإعراب ص 133 ، والجامي : الفوائد الضيائية 227/1 ، والأزهري : شرح التصريح 324/2 .

[87] سيبويه : الكتاب 481/3 . وينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 702 . 703 ، وابن الدهان : الفصول في العربية ص 76 ، وابن يعيش : شرح المفصل 128/5 .

[88] ابن جني : اللمع في العربية ص 284 .

[89] العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب 171/2 .

[90] الاستراباذي : شرح الشافية 238/1 .

من يُؤنّثُ . وهذا أيضًا مذهبُ ثعلبٍ وأبي بكرٍ الأنباريِّ . قالَ أبو بكرٍ الأنباريُّ : " فإنْ قالَ قائلٌ : كيفَ تُصغّرُ الذّراعَ والكُراعَ ، فقلْ : هما يُذكّران ويُؤنّثان، والأكثرُ فيهما التذكيرُ ، فمن أنّثَ قالَ في تصغيرِهما : كُرَيِّعةٌ وذُرَيِّعةٌ . ومن ذكّرَهما قالَ في التصغيرِ : كُرَيّعٌ وذُرَيّعٌ . فإنْ قالَ قائلٌ : كيفَ جازَ أنْ يُصغِّرَ الذّراعَ والكُراعَ بالهاءِ مَن أنّثها ، وهما من المؤنّثِ الرباعيِّ ، والرباعيُّ لا تدخلُه الهاءُ ؟ قيلَ لهُ : العلّةُ في هذا أنّهم لو صَغّرُوهما بغيرِ الهاءِ ، وهم يُؤنّثُوهما، لالتبسَ ذلكَ بلغةِ الذينَ يُذكّروهما ، وأنّثوا الهاءَ فيهما ليكونَ ذلكَ فرقًا بينَ لغةِ الذين يؤنثون ، والذين يذكرون . هذا مذهبُ الفراءِ وأبي العباسِ . وقالَ الفرّاءُ : لو كانَ الذّراعَ والكُراعَ مؤنّثًا محضًا لم يَقلْ في تصغيرِهما إلاّ كُرَيّعٌ وذُرَيّعٌ ، كما لم يختلفُوا في تصغيرِ الأتانِ والعَناقِ والإصبعِ"[91] .

وهذا خلافُ مذهبِ البصريّينَ في منعِهم إلحاقَ الهاءِ بالرباعيِّ مؤنّثًا كانَ أو مذكّرًا[92] ، وما وردَ منهُ بالهاءِ فهو شاذٌّ عندَهم نادرٌ ، نحو ذُرَيّعةٍ في ذراعٍ[93] ، ووُرَيِّئةٍ في وراء ، ، وقُدَيدمةٍ أو قديديمةٍ في قدّام ، وأُمَيِّمةٍ في أمام[94] .

والعلّةُ في إدخالِهم الهاءَ في تصغيرِ وراء وقدّام عندَ المبرّدِ أنّهما مؤنّثانِ بغيرِ علامةٍ، وأنّ أصلَ بابِ الظروفِ التي ليستْ فيها علامةُ التأنيثِ على التذكيرِ ، إلاّ هذينِ الظرفينِ[95] ، " فلو لم يَلحقوهما الهاءَ لم يكنْ على تأنيثِ واحدٍ منهما دليلٌ "[96]، فظنَّ أنّهما مُذكّرين . ونقلَ العُكبَريُّ[97] ومِن بعدِهِ ابنُ يعيشَ[98] قولَ المبرّدِ هذا من غيرِ أنْ يُشيرَا إليهِ ، فأوهمَا أنّه لهُما .

وأمّا السيرافيُّ فقد اعتلَّ لإدخالِ الهاءِ في مصغّرِهما بأنّهما " ظرفانِ لا يُخبرُ عنهما ولا يُوصفُ بهما ، حتّى يتبيّنَ تأنيثُهما بشيءٍ من ذلك ،كما تقولُ : لسعتِ العقربَ ، وعقربٌ لاسعةٌ، وهذه العقربُ ، فأُنّثا تبيينا لتأنيثِهما"[99]. أي أنَّ وراء وقدّام صُغّرا بإثباتِ علامةِ التأنيثِ فيهما إذْ لا يُعلمُ تأنيثُهما بالإخبارِ عنهما لأنّهما مُلازمانِ للظرفيّةِ ، ولا بوصفِهما ، وإنّما بالتصغيرِ فقطْ .

ويرى ابنُ عُصفورٍ أنَّ الهاءَ لم تلحقْ مُصغّرَ (وراء) ؛ " لأنّها لا تنصرفُ ، فلو لم تلحقْها التاءُ في التصغيرِ لتُوهِّمَ أنَّ الاسمَ مذكرٌ "[100] .

وذكرَ الفرّاءُ أنَّ المواضعَ كلَّها التي تُسمّى عندَ النحويّينَ ظروفًا وصفاتٍ ومحالَّ مُذكّرةٌ ، إلاّ ما فيهِ شيءٌ يدلُ على التأنيثِ ، وذكرَ أنّهم يُؤنّثونَ : أمام ووراء وقدام ، فيقولونَ : فلانةٌ وُرَيِّئَةُ الحائطِ ، فيدخلُونَ في تحقيرِها الهاءَ وهو دليلٌ على تأنيثِها[101]، وذكرَ أنّهم يقولونَ في تحقيرِ قدّامٍ: قُدَيْدِيمَةٌ ، وقُدَيْدِيمٌ ... وفي تحقيرِ أمامٍ: أُمَيِّمٌ وأُمَيِّمَةٌ[102] .

---

[91] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 706 . وينظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب 184/1 .

[92] أبو حيان : ارتشاف الضرب 184/1 .

[93] ابن التستري : المذكر والمؤنث ص 76 ، وابن منظور : لسان العرب 93/8 ذرع .

[94] الاستراباذي : شرح الشافية 243/1 ، والشلوبين : شرح المقدمة الجزولية الكبير 1023/3 ، وابن يعيش : شرح المفصل 128/5 ، وابن منظور : لسان العرب 390/15 وري ، والأشموني : شرح الأشموني 479/2 ، والحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 94 .

[95] ينظر : ابن هشام : شرح جمل الزجاجي ص 328 ، والأزهري : شرح التصريح 324/2 .

[96] المبرد : المقتضب 272/2 .

[97] العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب 171/2 .

[98] ابن يعيش : شرح المفصل 128/5 .

[99] الاستراباذي : شرح الشافية 243/1 . 244 .

[100] ابن عصفور : المقرب 90/2 .

[101] وهو مذهب ابن يعيش أيضا . ينظر شرح المفصل 128/5 .

[102] الفراء : المذكر والمؤنث ص 109 . وينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 377 ، وابن التستري : المذكر والمؤنث ص60.

2 . وأمّا إذا كانَ في الاسمِ الرباعيِّ المؤنّثِ ما يُوجبُ التصغيرَ بإسقاطِ حرفٍ منهُ حتّى يصيرَ اللفظُ ثلاثيًّا ، فقد أوجبَ النحاةُ زيادةَ الهاءِ فيه ؛ لأنّه صار ثلاثيَّ الحروفِ ، كتصغيرِ ما انتهى بمدّةٍ قبلَ لامٍ معتلّةٍ ، نحو : سَمِيّةٍ في تصغيرِ سماءٍ ، وذلكَ لأنَّه يجتمعُ فيه عندَ التصغيرِ ياءاتٌ ثلاثٌ ؛ ياءُ التصغيرِ ، وياءٌ مبدلةٌ من الألفِ الزائدةِ ، وياءٌ تكونَ بدلاً من الهمزةِ بعدَ الألفِ ، فتحذفُ ياءٌ[103] لتوالي الأمثالِ استثقالاً لذلكَ ، وطلبًا للخفّةِ ، فيصيرُ تصغيرُها كتصغيرِ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ. قالَ أبو بكرٍ الأنباريُّ : " ويُقالُ في تصغيرِ السماءِ : سُمَيّةٌ ، فإنْ قالَ قائلٌ : لِمَ صغّرُوها بالهاءِ وهيَ على أربعةِ أحرفٍ ، والمؤنّثُ إذا كانَ على أربعةِ أحرفٍ لم تدخلِ الهاءُ في تصغيرِه ، كقولكَ : عَقْربٌ وعُقَيْرِبٌ ، وزينبُ وزُيَيْنبُ ، وسعادُ وسُعَيِّدُ ؟ قيلَ لهُ : العلّةُ في هذا أنّهم لما صغّرُوا حذفُوا إحدى الياءاتِ استثقالاً لاجتماعِهنّ فصارَ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فصغّرُوه كما يُصغّرون ذواتِ الثلاثةِ ، إذ صار على ثلاثةِ أحرفٍ ، والياءاتُ أولاهُنّ ياءُ التصغيرِ ، ثمَّ الياءُ التي هي بدلٌ من الألفِ ، ثمَّ الياءُ التي هيَ لامُ الفعلِ ، فلمّا اجتمعتْ ثلاثُ ياءاتٍ ، حُذِفتْ إحداهُنّ، فبقيتْ ياءانِ ، ثمَّ ألحقُوا الهاءَ لهذا المعنَى "[104] .

وجعلَ العُكبَريُّ السماءَ ممّا لم يُردَّ إليه الهاءُ شُذوذًا ، خارجًا على أصلِه ، لئلاّ يشتبهَ تصغيرُها بتصغيرِ سماءِ المطرِ ، فإنّهُ مُذكّرٌ[105] .

وذكرَ النحاةُ أنَّ (سماءً) لو سَمّيتَ به مُذكّرًا لكانَ تصغيرُهُ بلا هاءٍ ، فتقولُ : سُمَيٌّ ؛ لتذكيرِ مُسمّاهُ[106] .

وأمّا أَرُسُ اسمُ امرأةٍ مُخفّفًا من أَرْؤُسٍ بحذفِ الهمزةِ ونقلِ حركتِها إلى الرّاءِ ، فتصغيرُهُ أُرَيْسُ بغيرِ هاءٍ وإنْ كانَ قد صارَ ثلاثيًّا ، لأنّ أصلَهُ مقدّرٌ ، وكأنّهُ رباعيٌّ لم يَنقصْ منه شيءٌ . قالَ أبو حيانَ : " وإذا صغّرتَ أرس علمًا لمؤنّثٍ بعدَ حذفِ همزتِه ، إذ أصلُه أَرؤسٌ ، لم تلحقْهُ التاءُ ، وجَيلٌ عندَنا من جَيألٍ ، كذلكَ لا تلحقُهُ التاءُ "[107] .

3 . وإذا كانَ الرباعيُّ ممّا يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ ، ويصلحُ لفظُهُ للمعنيينِ جميعًا ، فقد ذكرَ أبو بكرٍ الأنباريُّ أنَّ تصغيرَهُ يكونُ بلا هاءٍ ، كـ (عقربٍ) ، إلاّ إذا انمازَ الذكرُ من الأنثى فتصغيرُ المذكرِ بغيرِ هاءٍ والمؤنّثِ بهاءٍ ، فإذا قلتَ : رأيتُ عقربًا على عقربةٍ ، قلتَ في التصغيرِ: رأيتُ عُقَيْرِبًا على عُقَيْرِبةٍ[108] .

4 . وإذا صغّرْتَ اسمًا مؤنّثًا خامسُهُ فصاعدًا ألفُ التأنيثِ المقصورةُ التي قبلَها حرفُ مدٍّ ، كَحُبَارَى ، فمذهبُ أبي عمرِو بنِ العلاءِ أنْ تُحذفَ الألفُ ، وأنْ يعوّضَ منها هاءُ التأنيثِ ، فيقولُ : حُبَيْرَةٌ[109] ؛ وذلكَ لتكونَ في الاسمِ علامةُ تأنيثٍ ، ولا يُجيزُ أبو عمرٍو إثباتَ الألفِ ؛ لأنّها ساكنةٌ ، فإذا حُذِفتْ لم يَخُلِ الاسمُ من علامةِ تأنيثٍ ثابتةٍ[110] . وقالَ سيبويه : " وسألتُهُ عن الذينَ قالُوا في حَبارى : حُبَيِّرَةٌ ، فقالَ : لمّا كانتْ فيه علامةُ التأنيثِ ثابتةً أرادُوا ألاّ يُفارقَها ذلكَ في التحقيرِ،

---

[103] قالَ الاستراباذيُّ في (شرح الشافية 239/1) : تحذفُ الياءُ الأخيرةُ . وهو ما ذهبَ إليه الفارسيُّ . ينظر : المسائل العضديات ص 49 . وذكرَ أبو حيّانَ في (ارتشاف الضرب 171/1) أنّه إذا وَلِيَ ياءَ التصغيرِ ياءانِ حُذِفَ أولاهما . وأشارَ ابنُ يعيشَ في (شرح المفصل 128/5) إلى حذفِ واحدةٍ من هذه الياءاتِ ، ولكنّهُ لم يُعيّنْها . وذكرَ الأُشمونيُّ في (شرحه 477/2) أنَّ ياءَ التصغيرِ تثبتُ وتُحذفُ إحدى الياءينِ الأخيرتينِ .

[104] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 369 ، وينظر : ص 706 ، وسيبويه : الكتاب 481/3 . 482 ، والفارسي : المسائل العضديات ص 49 ،وابن عصفور : المقرب 102/2 ، الأزهري : شرح التصريح 323/2 .

[105] العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب 171/2 .

[106] الأزهري : شرح التصريح 321/2 ، والحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 94 .

[107] أبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 . 181 . وينظر : السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو 243/2 .

[108] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 706 .

[109] ابن السراج : الأصول في النحو 47/3 ، والأزهري : شرح التصريح 321/2 .

[110] المبرد : المقتضب 262/2 . وينظر: العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب 162/2 . 163.

وصارُوا كأنّهم حقّرُوا حُبارةً . وأمّا الذينَ تركُوا الهاءَ فقالُوا : حذفْنا الياءَ والبقيّةُ على أربعةِ أحرفٍ ، فكأنّا حقّرنا حُبارٌ "[111] .

ومنعَ حذفَ الألفِ والتعويضَ منها بالهاءِ جماعةٌ من النحويينَ ، وأجازُوا إمّا حذفَ الألفِ الأولى ، وإمّا حذفَ ألفِ التأنيثِ المتطرّفةِ ؛ " لتكافُؤهما وعدمِ مزيةِ إحدَاهما على الأُخرَى "[112] ، فقالُوا : حُبَيّرٌ، أو حُبَيْرَى[113] . وأمّا ابنُ عصفورٍ فقد أجازَ الأوجهَ الثلاثةَ ، واختارَ أنْ تُصغّرَ الكلمةَ على حُبَيْرَى ، بحذفِ الألفِ الأولى ؛ لأنّها لغيرِ معنًى[114] .

وإذا لم يكنْ قبلَ الألفِ حرفَ مدٍّ نحو لَغَّيزَى ، فمذهبُ أبي عمرٍو جوازَ حذفِ الألفِ من غيرِ تعويضٍ ، فتقولُ : لُغَيْغِيزٌ ، أو يُعوّضُ منها هاءُ التأنيثِ ، فتقولُ : لُغَيْغِيزةٌ ، وغيرُه[115] يوجبُ حذفها[116] .

5 . وإذا صَغّرْتَ ما خامسُهُ فصاعدًا ألفُ تأنيثٍ ممدودةٌ كباقلاء وبرنساء صَغّرتَ على لفظِه ، فقلتَ : بُوَيْقِلاءُ ، وبُرَيْنساءُ ، فلا حذفَ ولا هاءَ . هذا مذهبُ الجمهورِ[117] . وأجازَ أبو بكرٍ الأنباريُّ وحدَه أنْ تُحذَفَ الألفُ ويُعوَّضَ منها الهاءُ ، قياسًا على المقصورةِ ، فتقولُ : بُوَيْقِلةٌ ، وبُرَيْنسةٌ[118] .

6. وللمؤنّثِ نعوتٌ أصلُها المذكّرُ ، لا تدخلُ الهاءُ مُكبّرَها ، فيستوي فيها لفظُ المذكّرِ والمؤنّثِ . وهيَ فاعلٌ ، وفَعيلٌ ، وفَعولٌ ، ومُفعِلٌ ، ومِفعالٌ . هذا بيانُ حالِها مصغّرةً بهاءٍ أو بلا هاءٍ .

أ . **فاعلٌ** : إذا صَغّرتَ فاعلاً نعتًا مذكّرًا في الأصلِ تنفردُ به الأنثى ، كطالقٍ وطامثٍ وحائضٍ ، صَغّرتَه بغيرِ الهاءِ ، فتقولُ : طُوَيْلِقٌ وطُوَيْمِثٌ وحُوَيِّضٌ . قالَ الفرّاءُ : " إنّما فُعِلَ ذلكَ لأنّه لا يُشاكِلُهُ شيءٌ من غيرِه "[119] . وأمّا إذا كانَ النعتُ المذكّرُ نعتًا للمذكّرِ والمؤنّثِ ، فهو أيضًا في مؤنّثِه بغيرِ الهاءِ، تقولُ في تصغيرِ ناقةٍ بازلٍ : ناقةٌ بُوَيْزِلٌ[120] .

ب . **فَعيلٌ** : وإذا صَغّرْتَ فَعيلاً بمعنى مفعولٍ ، فلا يخلُو أنْ يكونَ صفةً لمؤنّثٍ ظاهرٍ ، أو مُفردًا أو مُضافًا . فإذا كانَ صفةً لمؤنّثٍ ظاهرٍ صَغّرْتَهُ بطرحِ الهاءِ ، كما تطرحُها في مُكبّرِه ، تقولُ : كفٌّ خُضَيِّبٌ وعينٌ كُحَيِّلٌ ، ولحيةٌ دُهَيِّنٌ ، وإذا كانَ مُفردًا أو مُضافًا ، أدخلتَ الهاءَ في تصغيرِه ، فتقولُ : مررتُ بقُتَيْلةٍ ، وهذه قُتَيْلةُ بني فلانٍ ، " ذلكَ أنَّ الهاءَ لمّا ثبتَتْ في التكبيرِ ثبتَتْ في التصغيرِ "[121] .

ج . **فَعُولٌ** : وإذا صَغّرتَ فَعُولاً ، فلا يخلُو أنْ يكونَ صفةً لمؤنّثٍ ظاهرٍ ، أو مفردًا . فإذا كانَ صفةً لمؤنّثٍ ظاهرٍ صغّرتَهُ بغيرِ هاءٍ ، فتقولُ : امرأةٌ صُبَيِّرٌ وغُضَيِّبٌ وظُلَيِّمٌ ، في تصغيرِ امرأةٍ صَبُورٍ وغَضُوبٍ وظَلُومٍ ، وإذا كانَ مُفردًا صغّرتَهُ بهاءٍ ،

---

[111] سيبويه : الكتاب 482/3 . وقولُهُ : " كأنّا حقّرنَا حبارٌ " كذا ورد ، والوجه : حبارًا .

[112] الأزهري : شرح التصريح 321/2 .

[113] سيبويه : الكتاب 436/3 . وينظر : وابن جني : اللمع في العربية ص 282 ، وابن هشام : شرح جمل الزجاجي ص 326 . ونقلَ ابنُ منظورٍ في (لسان العرب 74/6 حنفس) هذا المذهبَ عن ابنِ كيسانَ . والحبارى طائرٌ معروفٌ على شكلِ الإوزّةِ .

[114] ابن عصفور : المقرب 95/2 .

[115] سيبويه : الكتاب 439/3 ، و 482 . وقالَ سيبويهِ (440/3) : " واعلمْ أنّ ياءَ لُغَيزى ليستْ ياءَ التحقيرِ ؛ لأنّ ياءَ التحقيرِ لا تكونُ رابعةً " . وينظر : المبرد : المقتضب 262/2 .

[116] الاستراباذي : شرح الشافية 244/1 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 181/1 ، والأشموني : شرح الأشموني 479/2 .

[117] الاستراباذي : شرح الشافية 244/1 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 181/1 .

[118] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 719 . وينظر : السيوطي : همع الهوامع 144/6 . والبرنساء : النّاسُ .

[119] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 706 . 707 .

[120] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 707 .

[121] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 453 .وينظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب 181/1 .

فقلتَ : صُبَيّرةٌ ، وغُضَيِّبةٌ وظُلَيِّمةٌ ؛ " لأنَّ المرأةَ كانتْ تدلُّ على التأنيث ، فلمّا أُسقطتْ لم يكنْ في النعت دليلٌ على أنّه لمؤنّث ، ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : مررتُ بقُتَيِّلٍ وظُلَيِّمٍ لم يذهبِ الوهمُ إلاّ إلى مُذكّرٍ ، فثبتَ الهاءُ لهذا المعنى "[122] .

د . **مُفْعِلٌ** : يذكرُ أهلُ العربيّة أنَّ الهاءَ تدخلُ مكبّرَ مُفْعِلٍ نعتًا للمؤنّث ، إذا اشتركَ المذكّرُ والمؤنّثُ فيه ، كقولكَ : رجلٌ مُحْسِنٌ وامرأةٌ مُحسنةٌ ، فإذا صغّرْتَهُ أجريتَهُ في التصغيرِ مُجراهُ في التكبيرِ ، فتقولُ : مُحَيْسِنٌ ومُحَيْسِنةٌ في تصغيرِ مُحسنٍ ومُحسنةٍ . وأمّا إذا كانَ النعتُ خاصًّا بالمؤنّثِ ، ولا حظَّ للمذكّرِ فيهِ ، لم تدخلِ الهاءُ مُكبّرَهُ ومصغّرَهُ ، وكانَ بمنزلةِ حائضٍ وطالقٍ . وذكرَ الأنباريُّ أنَ ما كان من ذواتِ الواوِ والياءِ يصغرُ بالهاءِ ، فتقولُ في تصغيرِ كلبةٌ كُلَيْبةٌ ، للّتي معَها جراؤها : كلبةٌ مُجَيْريةٌ، وفي امرأةٍ مُصبٍ ، للّتي معَها الصّبيانُ : امرأةٌ مُصَيْبِيَةٌ ، " وذلكَ أنّه لمّا صُغّرَ ، وهو مُؤنّثٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ، زادُوا في تصغيرِهِ الهاءَ ، كما زادُوا في العينِ والأُذنِ حينَ صُغّرتا ، فقالُوا : عُيَيْنةُ وأُذَيْنةُ"[123] .

هـ . **مِفْعَالٌ** : وإذا صَغّرتَ مِفْعَالاً صفةً لمؤنّثٍ طرحتَ الهاءَ ، فقلتَ : امرأةٌ مُعَيْطِيرٌ ، وديمةٌ مُدَيْرِيرٌ، وأجازَ بعضُهم إدخالَ الهاءِ ، فتقولُ : امرأةٌ مُعَيْطِرةٌ[124] . وإذا كانَ مِفْعالٌ من ذواتِ الواوِ والياءِ طرحتَ الهاءَ أيضًا ، فقلتَ : امرأةٌ مُعَيْطِيٌّ بتشديدِ الياءِ ، في امرأةٍ مِعْطاءٍ . وذكرَ أبو بكرٍ الأنباريُّ أنّكَ إذا حذفتَ إحدَى الياءينِ في تصغيرِ ما كانَ من ذواتِ الواوِ والياءِ زدتَ الهاءَ ، فقلتَ: امرأةٌ مُعَيْطَيَةٌ ، ونقلَهُ أبو حيانَ عن الفرّاءِ[125] ، ثمّ قالَ أبو بكرٍ : " وحذفُ إحدى الياءينِ مَعَ إثباتِ الهاءِ أكثرُ من إثباتِ الياءينِ مَعَ غيرِها "[126] .

8 . وفي تصغيرِ الأسماءِ المركّبةِ من جزأينِ تركيبًا مزجيًّا بالهاءِ خلافٌ بينَ النحاةِ . فمذهبُ الخليلِ وسيبويه تصغيرُ الصدرِ بغيرِ هاءٍ؛ لكونِ الصدرِ بمنزلةِ المُضافِ والآخرِ بمنزلةِ المضافِ إليه . تقولُ : حُضَيْرَموتُ في حضرَموتَ ، وبُعَيلبكٌّ في بعلَبكَّ، وخُميسةَ عشرَ في خمسةَ عشرَ[127] . وذكرَ الأزهريُّ أنّهم صغّرُوا الصدرَ ؛ لأنَّ الجزءَ الثانيَ بمنزلةِ هاءِ التأنيثِ[128] .

وأمّا أبو بكرٍ الأنباريُّ فقد ناقشَ تصغيرَ بعلَبكَّ ، وحضرَموتَ نقاشا مبنيًّا على إعرابِهما ، وتأنيثِهما وتذكيرِهما . فذكرَ أوّلاً أنَّ في بعلَبكَّ ثلاثةَ أوجهٍ : الأوّلُ جعلُها اسمًا واحدًا وإعرابُها إعرابَ ما ينصرفُ ، فتقولُ : أعجبتني بعلَبكٌّ إذ دخلتُها ، والثاني بناءُ آخرِ الجزأينِ على الفتحِ ، فتقولُ : أعجبتني بعلبكَّ إذ دخلتها ، والثالثُ إعرابُ الجزءِ الأولِّ وإضافتُه إلى الثاني ، فتقولُ : أعجبتني بعلُبكٍّ[129] ، ثمَّ قالَ أبو بكرٍ الأنباريُّ : " وحضرموتُ بمنزلةِ بعلَبكَّ "[130] .

وذكرَ أنَّكَ إذا صغّرتَ بعلَبكَّ وأنت تجعلُها اسما واحدًا قلتَ : هذه بُعَيْلِبٌ ، بغيرِ الهاءِ ، ونقلَ عنِ الفرّاءِ أنّه أجازَ حذفَ الجزءِ الثاني ، وإدخالَ الهاءِ على الجزءِ الأوّلِ ، أو حذفَ الجزءِ الأوّلِ وإدخالَ الهاءِ على الجزءِ الثاني ، فتقولُ في بعلبكَّ : هذه بُعَيْلةُ ، أو بُكَيكَةُ ، وأجازَ أيضًا لِمَنْ منعَ (بكَّ) من الصرفِ ، فقالَ : هذه بعلُ بكَّ ، أنْ يُثبتَ الجزأينِ ، ويدخلَ الهاءَ على الثاني ، فيقولُ : هذه بعلُ بُكَيكَةُ ، ولِمَنْ صرفَ بكّا ، فقالَ : هذه بعلُ بكٌّ ، أنْ يُثبتَ

---

[122] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 489 . 490 .

[123] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 514 . وينظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب 181/1 .

[124] أبو حيان : ارتشاف الضرب 181/1 .

[125] أبو حيان : ارتشاف الضرب 181/1 ، 184 .

[126] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 528 . 529 .

[127] سيبويه : الكتاب 475/3 . وينظر : ابن السراج : الأصول في النحو 60/3 ، والزمخشري : المفصل في علم اللغة ص 246 ، وشرح المفصل 136/5 . 137 ، وابن عصفور : المقرب 82/2 . 83 .

[128] الأزهري : شرح التصريح 325/2 .

[129] ضبطتْ في متن (المذكر والمؤنث ص 465) " بَعْلُبَكَّ " . والصحيحُ : خفض الكافِ وتنوينُها .

[130] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 465 .

الجزأينِ ويُدخلَ الهاءَ على الصدرِ ، فيقولُ : بُعَيْلَةُ بكٍّ ، أو يُثبتَهما بغيرِ الهاءِ ، فيقولُ : بعلُ بُكَيكٍ ، بجعلِ بكٍّ مذكّرًا[131] .

وأمّا تصغيرُ حضرَموتَ عندَ أبي بكرٍ الأنباريِّ فهوَ حُضَيْرِمٌ أو حُضَيْرَةُ أو مُوَيتَةُ في هذه حضرُموتُ ، وحُضَيرموتَ في هذه حضرَموتَ، وحُضَيْرَةُ موت، وحَضْرَمُوَيْتَةٍ في حَضْرَمَوت. ونقلَ عن الفرّاءِ قولَهُ : " أحبُّ إليَّ من ذلكَ أنْ تقولَ : حَضْرُمُوَيْتَةُ ؛ لأنَّ العربَ إذا أضافتْ مؤنّثًا إلى مذكّرٍ ليسَ بالمعلومِ جعلُوا الآخرَ كأنّهُ هو الاسمُ"[132] .

وناقشَ ياقوتٌ الحمويُّ تصغيرَ حضرَموتَ وبعلَبكَّ ، فذكرَ أنَّ الصدرَ منهما يُصغّرُ بغيرِ هاءٍ ، وأنَّ الجزءَ الثانيَ يقومُ مقامَ التاءِ ، فتقولُ : بُعَيْلَبَكَّ ، وحُضَيرَموتَ ، كما تقولُ في طلحةَ : طُلَيْحةُ[133] .

9 . وأسماءُ البلدانِ الزائدةُ على ثلاثةِ أحرفٍ ، تُصغّرُ بلا هاءٍ ، سواءٌ أكانتْ مؤنّثةً كفُوَيْرِسَ في فَارسَ ، أم مذكّرةً كوُوَيْسِطٍ في وَاسِطٍ[134] . وأمّا تصغيرُ حضرَموتَ وبعلَبكَّ ، فقد سبق نقاشُ تصغيرِهما في المركّبِ .

رابعًا . تصغيرُ الترخيمِ :

تصغيرُ الترخيمِ يعني أنْ تجرِّدَ الاسمَ المُرادَ تصغيرُهُ من حروفِهِ الزائدةِ ، بحيثُ لا يبقى إلاّ الأصولُ ، سواءٌ أكانتِ الزوائدُ للإلحاقِ أم لغيرِ الإلحاقِ ، وسواءٌ أكانَ الاسمُ ثلاثيًّا أم أزيدَ ، " كأنّهم آثرُوا تخفيفَ الاسمِ بحذفِ زوائدِهِ ، لِمَا يحدثُ في الاسمِ من الثقلِ بزيادةِ أداةِ التحقيرِ "[135] . وله وزنانِ : فعيل للثلاثيِّ الأصولِ ، وفعيعل للرباعيِّ الأصولِ .

فإذا صغّرتَ تصغيرَ ترخيمٍ علمًا مؤنّثًا عاريًا من الهاءِ وجبَ إلحاقُ الهاءِ ، نحو زُنَيبَةَ في زينبَ، وسُعَيْدَةَ في سُعادَ ، وعُنَيْقَةَ في عَنَاقٍ، وحُبَيْلَةَ في حُبلَى ، وسُوَيْدَةُ في سَوداءَ[136] ، وتكونُ الهاءُ في نحو : حُبَيْلَةَ وسُوَيْدَةَ عوضًا من علامةِ تأنيثِهما ؛ الألفِ المقصورةِ والممدودةِ ، وأمّا إذا صغّرتَ نحوَ : حُبلى وسوداءَ غيرَ تصغيرِ الترخيمِ ، فلا تلحقُهما الهاءُ ؛ لأنّه لا يُجمعُ بينَ علامتي تأنيثٍ .

وإذا صغّرتَ صفاتِ المؤنّثِ ، نحو حائضٍ وطالقٍ ممّا لفظُهُ مذكّرٌ وجُعلَ وصفًا مُختصًّا بالمؤنّثِ ؛ فيُصغّرُ بغيرِ الهاءِ ؛ لكونِهِ في الأصلِ مذكّرًا خاليًا من الهاءِ ، فتقولُ : حُيَيْضٌ وطُلَيْقٌ[137] .

خامسًا . حركةُ ما قبلَ هاءِ التأنيثِ :

قرّرَ النّحاةُ أنَّ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ يجبُ أنْ يكونَ مكسورًا[138] للمناسبةِ بينَ الياءِ والكسرةِ ، كجُعَيْفِرٍ ، واستثنَوا أشياءَ[139] ، منها ما اتّصلَ بهاءِ التأنيثِ فإنّهُ يُفتحُ ، كطُلَيْحَةَ[140] . وقرّرُوا أيضًا وجوبَ سكونِ كلِّ ياءٍ بعدَ كسرةِ التصغيرِ،

---

[131] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 715 . 716 . وينظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب 182/1 .

[132] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 715 . 716 . وينظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب 182/1 .

[133] الحموي : معجم البلدان 453/1 . 454بعلبك ، و 269/2 . 270 حضرموت .

[134] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 715 . وقالَ ابنُ التستريّ في (المذكر والمؤنث ص 109) : " واسطٌ مذكّرٌ مثلُ دابقٍ ، فإنْ أنّثهُ أحدٌ فإنّما يذهبُ بهِ إلى المدينةِ . والفراءُ لا يجيزُ تأنيثهُ " .

[135] ابن يعيش : شرح المفصل 137/5 .

[136] المبرد : المقتضب 293/2 ، والاستراباذي : شرح الشافية 239/1 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 181/1 ، و 191 ، وابن السراج : الأصول في النحو 60/3 ، والحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 94 .

[137] سيبويه : الكتاب 483/3 ، والاستراباذي : شرح الشافية 239/1 . 240 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 191/1 ، و الأشموني: شرح الأشموني 476/2 ، والحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 94 .

كمُشَيْرِيف ومُفَيْتِيح ، إذا لم تكنْ حرفَ إعرابٍ ، واستثنَوا أشياءَ ، أحدُها الياءُ التي بعدَها هاءُ التأنيث إذ يجبُ فتحُها ، كقولكَ في تصغير تَرْقُوَة : تُرَيْقِيَةٌ. قالَ الرضيّ : " ويجبُ سكونُ كلِّ ياءٍ بعدَ كسرةِ التصغيرِ إذا لم تكنْ حرفَ إعرابٍ كما في رأيتُ أُرَيْطِيًا إلاّ إذا كانَ بعدَها تاءُ التأنيثِ[141] كتُرَيْقِيَةٍ ..."[142]. ويرى النحاةُ أنَّ العلّةَ في بقاءِ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ على فَتْحِه هي الخفّةُ[143] .

ووجودُ الهاءِ مَعَ الفتحةِ قبلَها عادةٌ في العربيّةِ ، ساميّةُ الأصلِ ، يدلُّ على قدمِها وجودُها في ماضي الفعلِ المتّصلِ به تاءُ التأنيثِ الساكنةُ ، نحو : فَعَلَتْ ، وقد حافظتْ عليها العربيّةُ إلاّ في أُلَيْفاظٍ حُذفتْ منها الفتحةُ قبلَ تاءِ التأنيثِ ، نحو: بنْتٍ ، وثِنْتَينِ ، وكِلْتا[144] .

سادسًا . الأحكامُ المبنيّةُ على إلحاقِ الهاءِ في التصغيرِ :

لقد كانَ لإلحاقِ الهاءِ في التصغيرِ قيمةٌ كبيرةٌ لدى النّحاةِ ؛ ذلكَ أنّهم بنَوا على ذلكَ جملةً من الأحكامِ الصرفيّةِ والنحويّةِ .

1 . فقد استدلَّ جماعةٌ منهم بإلحاقِها بصيغةِ المُصغَّرِ على أنَّ هاءَ التأنيثِ في نحو : قائمةٍ وجالسةٍ ومسلمةٍ كلمةٌ قائمةٌ برأسِها ، ومنفصلةٌ عمّا أُلحقتْ به من اسمٍ ، وليستْ بعضًا منه ولا جزءًا من بنائه . قالَ سيبويه : " فأمّا الممدودُ (مثل خُنْفُساء) فإنَّ آخرَهُ حيٌّ كحياةِ الهاءِ ، وهو في المعنى مثلُ ما فيه الهاءُ ، فلمّا اجتمعَ فيه الأمرانِ جُعلَ بمنزلةِ ما فيه الهاءُ ، والهاءُ بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ فجُعلا اسمًا واحدًا ، فالآخرُ لا يُحذفُ أبدًا ؛ لأنَّه بمنزلةِ اسمٍ مُضافٍ"[145]. وقالَ المبرّدُ في بابِ تصغيرِ ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ ممّا آخرُهُ حرفُ تأنيثٍ : " فأمّا الهاءُ فإنّها بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ؛ ألا ترى أنّها تدخلُ على المذكّرِ ، فلا تُغيِّرُ بناءهُ . فإنّما البابُ فيها أنْ يُصغّرَ الاسمَ من أيِّ بابٍ كانَ على ما يجبُ في مثلِه ، ثُمَّ تأتي بها ، وذلك قولَكَ في حمدَة : حُمَيْدَة "[146].

2 . واستدلُّوا بهذه الهاءِ أيضًا على تأنيثِ ما لم تظهرْ علامتُهُ ، وكانَ خاليًا منها . فإظهارُ الهاءِ المقدّرةِ ودخولُها في مُصغَّرِ كلِّ ثلاثيٍّ دليلٌ على تأنيثِ الاسمِ ؛ لأنَّ التصغيرَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها ، فـ (قدرٌ) ـ مثلاً ـ مؤنّثةٌ لعودةِ الهاءِ في مُصغّرِها قُدَيْرَةٍ . وأمّا الرباعيُّ الخالي منها ، فهو مثلُ الثلاثيِّ ، ولكنْ لم تظهرِ الهاءُ في مُصغّرِهِ لقيامِ الحرفِ الرابعِ مقامها،

---

[138] قالَ السُّهيليُّ في (نتائج الفكر في النحو ص 90) : " لا بدَّ من كسرِ ما بعدَ علامةِ التصغيرِ إذا لم يكنْ حرفَ إعرابٍ ، كما كُسِرَ ما بعدَ علامةِ التكثيرِ في نحوِ : مَفاعِل ؛ ليتقابلَ المعنيانِ . وكثيراً ما تفعلُ العربُ ذلكَ ، تُوازِنُ ما بينَ اللفظينِ إذا كانَ معناهُما مُتضادّينِ ؛ ألا ترى أنَّ (عَلِمَ) على وزنِ (جَهِلَ) ، و (رَوِيَ) على وزنِ (عَطِشَ) ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ على وزنِ وَضُعَ فهو وَضِيعٌ . وهذا أكثرُ في كلامِهم من أنْ يُحصَى " .

[139] ينظر في هذهِ المستثنياتِ : الأزهري : شرح التصريح 320/2.

[140] ابن السراج : الأصول في النحو 36/3 ، و 40 ، وابن هشام : شرح جمل الزجاجي ص 324 ، والسيوطي : همع الهوامع 135/6 ، والأشموني : شرح الأشموني 466/2 ، والحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 90 .

[141] يذكرُ أهلُ العربيّةِ أنَّ آخرَ حرفٍ قبلَ تاءِ التأنيثِ مفتوحٌ أبدًا ، ومنزّلٌ تنزيلَ الفتحةِ ، كالألفِ في قطاةٍ ونواةٍ . ينظر : الحموي : معجم البلدان 454/1 .

[142] الاستراباذي : شرح الشافية 250/1 . 251 . والترقوة : مقدّم الحلقِ في أعلى الصدرِ .

[143] الحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص 90.

[144] ينظر : برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية ص 115 . وقد سبقتِ الإشارةُ إلى هذهِ الأسماءِ . تراجع الفقرة رقم 13 من المؤنث الثلاثي .

[145] سيبويه : الكتاب 423/3 . وينظر 220/3 ، و 419 ، وابن يعيش : شرح المفصل 90/5 ، و 127 .

[146] المبرد : المقتضب 259/2 . 260. وينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 711 . ويرى آخرونَ أنَّ هاءَ التأنيثِ بعضُ كلمةٍ . قالَ البَرْكِليُّ في (شرح لب الألباب في علم الإعراب ص 67 . 68) : " والثالثُ أنّهم اختلفُوا أنّ تاءَ التأنيثِ والألفَ وحروفَ المضارعةِ وياءَ النسبةِ والتنوينَ ولامَ التعريفِ وحروفَ الإعرابِ وحركاتِه ؛ كلماتٌ أو أبعاضُها ... فتاءُ التأنيثِ إنْ كانتْ مطّردةً بأنْ جازَ انتزاعُها مَعَ بقاءِ الكلمةِ كما في الصفاتِ فكلمةٌ ، وإلاّ كـ " ظلمةٍ " فجزءٌ " .

وهو المانعُ من ذلك . قالَ ابنُ الحاجبِ : " يعني أنّ تاءَ التأنيثِ يكونُ الاسمُ مؤنّثًا بها تقديرًا ، وإنّما حُكِمَ بذلكَ لما استقرَّ الإتيانُ بها في كلِّ مُصغَّرٍ ثلاثيٍّ ، فعُلِمَ أنّها مُرادةٌ ، إذ لو لم تكنْ مُرادةً لم يجزِ الإتيانُ بها ؛ لأنّ التصغيرَ لا يُردُّ شيئًا لم يكنْ ، ولما ثبت في الثلاثيِّ عُلِمَ أنَّ الرباعيَّ مثلُه، وإنما منع منه مانع ، وهو زيادةُ الحرفِ الرابعِ"[147]. وقال السيوطيُّ : " وقد تُقدّرُ التاءُ في أسماءٍ فتعرفُ بالضميرِ يعودُ إليها، نحو : الكتِفُ أكلتُها، والإشارةِ ،كهذه جهنّمُ ، والردِّ في التصغيرِ ، كهُنَيدَةَ "[148].

وقالَ ابنُ التستريّ : " السُّوقُ : التي يُباعُ فيها مؤنّثةٌ . وربّما ذُكّرتْ ... وتأنيثُها واضحٌ لأنَّ تصغيرَها سُوَيْقةٌ "[149].

وقالَ الرضيُّ : " ويُعلمُ تأنيثُ ما لم تظهرْ علامتُهُ ... وبمُصغّرِهِ إنْ كانَ المكبّرُ ثلاثيًّا ، نحو : قدَيْرَةٍ "[150].

3 . واستدلُّوا أيضًا بإلحاقِها في التصغيرِ ، على أنّه لا يقدرُ من جملةِ علاماتِ التأنيثِ في كلِّ مؤنثٍ علامةُ التأنيثِ فيه مقدّرةٌ إلاّ هي ، نحو : هندٍ، ونارٍ ، ودارٍ ، فيقالُ في تصغيرِها : هُنَيْدَةُ ، ونُوَيْرَةٌ ، ودُوَيْرَةٌ . قالَ الرضيُّ : " ولا يُقدّرُ من جملةِ علاماتِ التأنيثِ إلاّ التاءَ ... ودليلُ كونِ التاءِ مقدّرةً دونَ الألفِ رجوعُها في التصغيرِ في نحو : هُنَيْدَةَ ، وقُدَيْرَةٍ "[151].

4 . واستدلَّ الفرّاءُ وابنُ الأنباريِّ على تحوّلِ تاءِ بِنْتٍ وأُخْتٍ في التصغيرِ إلى هاءٍ بأنَّ التاءَ فيهما للتأنيثِ ، فإذا سُمِّيَ بهما المذكرُ لم تُصرفَا في المعرفةِ ؛ لعلّتي التعريفِ والتأنيثِ اللفظيِّ . وهو خلافُ مذهبِ سيبويه في صَرْفِهما ؛ لأنَّ التاءَ فيهما عندَه ليستْ للتأنيثِ ، بل هي زائدةٌ للإلحاقِ مثلَ تاءِ عفريتٍ ، لكونِ ما قبلَها ساكنًا[152]. قالَ ابنُ الأنباريِّ : " وإذا سمّيتَ رجلاً بِبِنْتٍ وأُخْتٍ لم تُجرِهما في المعرفةِ ، وأجريتَهما في النكرةِ ، وإنّما منعْتَهما الإجراءَ للعلّتينِ اللتينِ تُوجبانِ الثقلَ ، وهما التعريفُ والتأنيثُ ، وذلكَ أنّ التاءَ في أُخْتٍ وبِنْتٍ هي هاءٌ جُعلتْ تاءً لسكونِ ما قبلَها ، فهما بمنزلةِ حمزةَ وطلحةَ . وقالَ سيبويه : إذا سمّيتَ رجلاً بِبِنْتٍ وأُخْتٍ صرفتَهما ؛ لأنّهما ملحقانِ مثلِ عفريتٍ . وقالَ الفرّاءُ : بِنْتٌ وأُخْتٌ مخالفتانِ لعفريتٍ ، تقولُ في تصغيرِه : عُفَيْرِيَت ، فتجدُ التاءَ ثابتةً في تصغيرِه ، وتقولُ في الأُختِ والبنتِ : بُنَيّةٌ وأُخَيّةٌ ، فتجدُ التاءَ تصيرُ هاءً في التصغيرِ ، فهذا يدلُّكَ على فرقِ ما بينَهما "[153] .

5 . ولحظَ النحويّونَ أنّ لهاءِ التأنيثِ في المصغّرِ أثرًا واضحًا وجليًّا في إعرابِ الكلمةِ ؛ صرفِها ومنعِها .

فبعضُ الأعلامِ المؤنّثةِ الثلاثيّةِ ممّا يجوزُ فيه الصرفُ والمنعُ ، كـ (هِنْدٍ) ، إذا صَغّرْ ودخلتْه الهاءُ فإنّه يتعيّنُ منعُه ، بعدَ أنْ كانَ ذلكَ جائزًا[154] .

وذكرَ الكسائيُّ أنّ ما كانَ من أسماءِ النساءِ ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ يُصغّرُ بالهاءِ وبغيرِ الهاءِ ، وذكرَ أنَّ من صغّرَ بالهاءِ لم يصرفْ ، وأنَّ من صغرَ بغيرِ الهاءِ جازَ لهَ المنعَ والصرفُ . قالَ : " اعلمْ أنّ العربَ تُصغّرُ ما كانَ من أسماءِ النساءِ

---

[147] ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل 555/1 . وينظر: البركلي : شرح لب الألباب في علم الإعراب ص 380 .

[148] السيوطي : همع الهوامع 61/6 .

[149] ابن التستري : المذكر والمؤنث ص 85 . وينظر ص 92 ، و 95 ، و 99 ، و 100 ، و 106 .

[150] الاستراباذي : شرح الكافية 162/2 .

[151] الاستراباذي : شرح الكافية 161/2.

[152] سيبويه : الكتاب 221/3 . وينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 121/5 .

[153] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 130 . 131 . وينظر : الاستراباذي : شرح الشافية 218/1 .

[154] السيوطي : همع الهوامع 118/1 .

على ثلاثة أحرف ، مثل : بَرْق ، ولَهْو ، وخَود ، وجُمْل ، وريْم بالهاءِ ، [وبغيرِ هاءٍ ، فمَن صغّرَ بالهاءِ لم يُجْرِ، ومَن صغّرَ بغيرِ هاءٍ ،][155] لم يُجْرِ ، وأَجرَى . وقالَ : أرى أنّ من صغّرَ بغيرِ الهاءِ أرادَ الفعلَ فيُجري ، ولا يُجري ، وهذا القياسُ في كلِّ مؤنّثٍ أنّهُ تدخلُهُ الهاءُ ؛ لأنّه مؤنّثٌ، وأصلُهُ الفعلُ سُمِّيَ بهِ . ومَن لم يُدخلِ الهاءَ بَنَى بناءَ الفعلِ ، ولا يُجري ، للتّعلُّقِ على المؤنّثِ "[156] .

6 . وقد يتعاكسُ الأمرُ فيكونُ صرفُ الكلمةِ ومنعُها هو الموجبَ لتصغيرِها بالهاءِ أو بغيرِ الهاءِ ،كـ (مُوسَى) الحَجَّامِ . فقد ذكرَ الفرّاءُ أنّها أنثى ، تجرَى ولا تجرَى ، فمن أجراها أدخلَ الهاءَ وقالَ في التصغيرِ : هذه مُوَيْسِيَةٌ صغيرةٌ ، ومن لم يُجرِها صغّرَها بغيرِ الهاءِ ، فقالَ : هذه مُوَيْسَى صغيرةٌ ، مثل حُبَيْلَى في حُبلى[157] .

خاتمةٌ :

إنَّ قضيّةَ التأنيثِ في العربيّةِ ما يزالُ بابُ القولِ فيها مُشرَعةً أبوابُهُ ومنافذُهُ ، لانشعابِ جَوانبِها ، وتعدُّدِ مسائلِها واضطرابِها ، وبالأخصِّ تلكُمُ المسائلُ المرتبطةُ بماءِ التأنيثِ . ولعلَّ بعضَ ما يُرتجَى من هذه الدراسةِ أنْ تكونَ مُسعفةً على إلقاءِ الضوءِ على شيءٍ من ذلكَ .

فممّا لا شكَّ فيه أنَّ هذه الدراسةَ قد كشفَت الناحيةَ الشكليّةَ التركيبيّةَ لكيفيّةِ تصغيرِ الأسماءِ المؤنّثةِ على اختلافِ أبنيتِها ، ملحقةً بأواخرِها علامةُ التأنيثِ الهاءُ ، أو خاليةً منها ، وبيّنَتْ أنَّ وراءَ ذلكَ مقاصدَ للعربِ وعللاً حاولَ النحويّونَ أنْ يقفُوا عليها، وأنْ يتلمّسُوها ، فتعدّدتْ آراؤُهم ، واختلفتْ أجوبتُهم في العديدِ من الجزئيّاتِ ، كما بيّنت الدراسةُ أنَّ لإلحاقِ هذه العلامةِ في التصغيرِ قيمةً كبيرةً لدى النّحاةِ ؛ ذلكَ أنّهم بَنَوا على ذلكَ جملةً من أحكامِهم الصرفيّةِ والنّحويّةِ .

وإذا كانَ ضبطُ إلحاقِ علامةِ التأنيثِ أو عدمِه بالبِنَى المصغّرةِ للأسماءِ المؤنّثةِ التي تخلو من هذه العلامةِ على نحوٍ مطّردٍ مُنقاسٍ ؛ مُتعذِّرًا ، فإنّني أرى أنَّ زيادةَ هذه العلامةِ ليسَ بالأمرِ النفيسِ الذي لا بدَّ من أنْ يُصانَ ، ويُحافظَ على وُجُودِه ، فإذا كُنَّا نعرفُ ونفرقُ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ الذي ليستْ فيه علامةٌ للتأنيثِ ، وهما مكبّران ، فلن نعدَمَ ذلكَ في حالِ تصغيرِهما ، إذا تذكّرنَا أنَّ بناءَ كلٍّ منهما ثابتٌ لم يتغيّرْ ، وأنَّ التغييرَ الذي طرأَ على البناءينِ تغييرٌ واحدٌ؛ فكما ضُمَّ أوّلُ هذا ضُمَّ أوّلُ ذاكَ ، وكما فُتحَ ثاني هذا فُتحَ ثاني ذاكَ ، وزيدَتْ ياءٌ ساكنةٌ في بناءِ هذا وذاكَ ، فإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فما هو الداعي إلى إلحاقِ مثلِ هذه العلامةِ ؟ وما المانعُ أنْ نَغفُلَ عن هذه الزيادةِ عندَ تصغيرِ المؤنّثِ الذي يخلو من علامةِ التأنيثِ التي لا تضيفُ إلى بناءِ الاسمِ المؤنّثِ مُصغّرًا أيَّ إضافةٍ ذاتِ قيمةٍ سوى تأكيدِ معنى التأنيثِ ، حرصًا على الإبانةِ والتوضيحِ ، وهو معنًى مُستفادٌ من بناءِ الاسمِ قبلَ تصغيرِه ؟

---

[155] ما بينَ المعقوفينِ تكملةٌ من ارتشاف الضرب لأبي حيان 181/1 .

[156] أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 703 . وينظر ص 705 ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 180/1 .

[157] الفراء : المذكر والمؤنث ص89 . وينظر : أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ص 328 ، وابن التستري : المذكر والمؤنث ص 105.

ثبت المصادر والمراجع

1 . الأزهري ، خالد بن عبد الله : شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بلا تاريخ .

2 . الاستراباذي ، محمد بن الحسن :

أ . شرح شافية ابن الحاجب ، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، 1975 م .

ب . شرح الكافية في النحو ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1979م .

3 . الأشموني ، علي بن محمد : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " ، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي ، بلا تاريخ .

4 . الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم : المذكر والمؤنث ، تحقيق طارق الجنابي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1978م .

5 . برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية ، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، 1982م .

6 . بركات ، إبراهيم : التأنيث في اللغة العربية ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، 1988 م .

7 . البركلي ، محمد بن بير علي : شرح لب الألباب في علم الإعراب ، تحقيق حمدي الجبالي ، (مخطوط) ، كتاب بحث قيمته عمادة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 1998م .

8 . ابن التستري ، سعيد بن إبراهيم : المذكر والمؤنث ، حققه وقدم له وعلق عليه أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، 1983م .

9 . الجامي ، نور الدين عبد الرحمن : الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهوريةالعراقية ، 1982 م .

10 . الجبالي ، حمدي محمود : في مصطلح النحو الكوفي : تصنيفًا واختلافًا واستعمالا ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، إربد ، 1982م .

11 . ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان : اللمع في العربية ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ومكتبة النهضة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1985 م .
12 . ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر : الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق موسى العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، بلا تاريخ.
13 . الحلواني ، محمد خير : الواضح في النحو والصرف " قسم الصرف " ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بلا تاريخ.
14 . الحملاوي ، أحمد : شذا العرف في فن الصرف ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، 1927 م .
15 . الحموي ، ابو عبد الله ياقوت بن عبد الله : معجم البلدان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1979م .
16 . أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف :
أ . ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، 1997م .
ب . تقريب المقرب ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، بيروت ، 1982 م .
17 . الدقر ، عبد الغني : معجم النحو ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1986 م .
18 . ابن الدهان ، أبو محمد سعيد بن المبارك : الفصول في العربية ، حققه فائز فارس ، الطبعة الأولى ، دار الأمل إربد ومؤسسة الرسالة بيروت ، 1988م .
19 . الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر : المفصل في علم العربية ، قدم له وراجعه وعلق عليه محمد عز الدين السعيدي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، 1990 م .
20 . ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل : الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985م .
21 . ابن سلمة ، المفضل : مختصر المذكر والمؤنث ، حققه وقدم له رمضان عبد التواب ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1972 م .
22 . السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله : نتائج الفكر في النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار النصر للطباعة الإسلامية ، شبرا مصر ، بلا تاريخ .
23 . سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973م .
24 . السيوطي ، أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال :
أ . الأشباه والنظائر في النحو ، حققه طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، 1975م .
ب . همع الهوامع ، الجزء الأول ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، والجزء السادس، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1992م .
25 . الشلوبين ، أبو علي عمر بن محمد : شرح المقدمة الجزولية الكبير ، درسه وحققه تركي العتيبي ، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1993م .
26 . عبد التواب ، رمضان : التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكر والمؤنث ، مطبعة جامعة عين شمس ، ، القاهرة ، 1967 م .

27 . ابن عصفور ، علي بن مؤمن : المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد، 1972 م .
28 . العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : اللّباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت . لبنان ، ودار الفكر ، دمشق . سوريه ، الطبعة الأولى ، 1995 م .
29. الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد :
أ . المسائل الحلبيات ، تقديم وتحقيق حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم . دمشق ، ودار المنارة . بيروت ، 1987 م .
ب . المسائل العضديات ، تحقيق علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ومكتبة النهضة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1986 م .
30 . الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد : المذكر والمؤنث ، حققه وقدم له رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، 1975م .
31 . المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ .
32 . ابن منظور ، محمد بن مكرم : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ .
33 . ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري : شرح جمل الزجاجي ، دراسة وتحقيق علي محسن عيس مال الله ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، بيروت ، 1986 م .
34 . ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي : شرح المفصل ، عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبي القاهرة ، بلا تاريخ .